الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/XII/4/Rev.1
E/ECWA/XII/CP/7/Rev.1
١٩ أيار/مايو ١٩٨٥

ARABIC
الاصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية عشرة

٢٠ - ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥

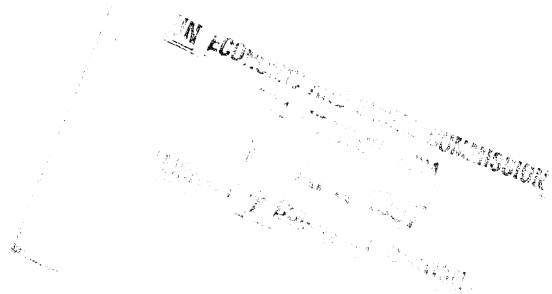

تقرير اللجنة الفنية

عن أعمال دورتها الثالثة

الى الدورة الثانية عشرة للاكوا

E/ECWA/XII/4/Rev.1
E/ECWA/XII/CP/7/Rev.1

85 - 0613

المحتويـــات

الصفحـــة

مقدمة..... ١

أولا - وقائع الجلســات..... ٤

ثانيا- تنظيم أعمال الدورة الثالثة ٧٧

ألف - مكان وتاريخ انعقاد الدورة..... ٧٧

باء - الحضــور..... ٧٧

جيم - وثائق التفويــض..... ٧٨

دال - انتخاب أعضاء المكتب..... ٧٩

هاء - اقرار جدول الاعمال..... ٧٩

واو - تنظيم الأعمال ٨٠

المرفقـــات

المرفق الاول - مشاريع القرارات التي ترفعها الدورة الثالثة للجنة الفنية الى الدورة الثانية عشرة للاكوا..... ٨١

المرفق الثاني - قائمة الوثائق المقدمة الى الدورة..... ٨٧

مقدمـــــة

١- افتتح السيد اسماعيل الدليمي ، رئيس الدورة الثانية للجنة الدائمـــة للبرنامج ، أعمال الدورة الثالثة للجنة الفنية يوم السبت ٣٠ نيسان/ابريـــل ١٩٨٥ بكلمة رحب فيها بالسادة الحاضرين وأعرب عن أمله في ان تتمكن اللجنة من انجـــاز المهام المنوطة بها في الوقت المحدد. وأشار بوجه خاص الى البند الخاص بمتابعـــة قرارات اللجنة الدائمة للبرنامج بهدف الوصول الى أفضل الصيغ لرسم تحرك اللجنة فـــي الفترة القادمة بغية وضع برنامج واقعي يلبي الحاجات الفعلية للمنطقة ويعكـــس المنجزات التي حققتها الاكوا والامكانات المتاحة لها.

٢- وألقى السيد محمد سعيد العطار، الامين التنفيذي للاكوا كلمة رحب فيهـــا بانعقاد الدورة الثالثة للجنة الفنية التي حملت سابقا اسم اللجنة الدائمـــة للبرنامج، موضحا ان هذه التسمية الجديدة جاءت لتساير الصلاحيات الاضافية الموكلـــة الى لجنة البرامج، حيث أضيف الى اختصاصاتها بحث بنود مشروع جدول أعمال الـــدورة السنوية للاكوا تمهيدا لاجتماعها على المستوى الوزاري، ومؤكدا في الوقت نفسه علـــى أهمية الدور وتعاظم المسؤوليات التي اصبحت تضطلع بها اللجنة الفنية في تحديـــد أولويات البرنامج ورسم استراتيجيته، مسترشدة بقرارات الامم المتحدة واحتياجـــات الدول الاعضاء في اللجنة.

٣- وشدد أيضا على ضرورة التمعن لدى اقرار النشاطات البرنامجية للاكـــوا وتوقيتها بحيث تتناسق مع النشاطات المناظرة التي تضطلع بها المنظمات الاقليميـــة والدولية الاخرى ومع الموارد البشرية والمالية المتاحة في ظل انكماش المـــوارد الحاصل حاليا في منظمات الامم المتحدة. وقال ان هذا الوضع يشكل تحديا جديـــدا للجنة، فهي اذ تتوخى من ناحية الحفاظ على انتاجيتها، بل الارتقاء بمستواها، فانهـــا ملزمة من ناحية اخرى بترشيد احتياجاتها دون المساس بالتزاماتها تجاه الـــدول الاعضـــاء.

٤- وعرض الامين التنفيذى بايجاز للمواضيع المطروحة للنقاش، منوها على وجه الخصوص بالبند السادس الذى يتناول بشقه الاول تخطيط البرامج وتنسيقها. وأوضح ان عملية ارساء القواعد الاساسية للتخطيط السليم والمدروس تشكل الحجر الاساس لرسم برنامج متماسك وشامل كما يشكل نظام تقييم البرامج،الذى ظهر الى حيز الوجود في اوائل عام ١٩٨٣ والذى ما برح يكتسب زخما جديدا في ضوء التطويرات التي تجرى عليه، اداة لضمان سير البرنامج في الطريق السليم. ثم تناول الشق الثاني من البند نفسه المتعلق بعقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادىء (١٩٨٥-١٩٩٤) ودعا اللجنة للنظر في اتخاذ التدابير الملائمة فيما يتعلق بدور الاكوا في هذا العقد وما يمليه عليها ذلك من التزامات.

٥- وعرض الامين التنفيذى البند السابع الذى يستعرض برنامج العمل والاولويات ١٩٨٦-١٩٨٧، ودعا اللجنة الفنية لتدارس المحتويات البرنامجية الواردة في الوثيقة E/ECWA/XII/CP/6 و E/ECWA/XII/CP/6/Add.1 و E/ECWA/XII/CP/6/Add.1/Corr.1، مشيرا الى ان هذا البرنامج قد احكم رسمه بحيث يكفل مستوى أعلى من التنفيذ.

٦- وبالنسبة للمواضيع المطروحة ضمن بنود جدول اعمال الاجتماع الوزارى لدورة الاكوا شدد على أهمية البند السابع الذى يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين الحالية. ونبه في الوقت نفسه الى ان الزيادة في معدل الشواغر في الوظائف الفنية، وخاصة وظائف رؤساء الشعب في الاكوا، ما برح يشكل عائقا اساسيا يحول دون تنفيذ البرنامج على النحو المطلوب. ودعا الى تناول الاداء البرنامجي من هذا المنظور. وقال ان هذا الوضع حدا بالامانة التنفيذية الى اقتراح إلغاء أو دمج أو تأجيل عدد من العناصر البرنامجية المقررة لفترة السنتين الحالية.

٧- وأشار في كلمته ايضا الى دور المشاريع المشتركة في تعزيز التعـــاون والتكامل الاقتصادى في منطقة غربي آسيا وهو الدور المطروح للمناقشة تحت البنـــد العاشر نظرا لتوسع رقعة المشاريع المشتركة بين البلدان النامية وتعاظمها. وطالـــب بتعميق النقاش حول هذا الموضوع بغية تدعيم المشاريع الاقليمية المشتركة ودفعها فـي المسار الصحيح، وذلك في اطار التنمية الاقتصادية والتعاون الاقليمي الشامل في منطقـة غربي آســيا.

أولا- وقائع الجلسات

١- تخطيط البرنامج والتنسيق في الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا

(الفقرة (أ) من البند ٦) (E/ECWA/XII/CP/4 و E/ECWA/XII/CP/4/Corr.1)

٨- استهلت اللجنة مداولاتها ببحث هذا البند حيث قدم مسؤول تخطيط وتنسيق البرامج في الامانة التنفيذية عرضا موجزا للوثيقة E/ECWA/XII/CP/4 وأوضح ان الاكوا قد حددت عدة جوانب أساسية في عملية تخطيط البرنامج. ففي مجال اولويات البرنامج خفضت الامانة التنفيذية عناصر البرنامج المخططة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ بمقدار عشرة عناصر، كما أعيدت صياغة بعض الانشطة، مع اعادة توزيع الموارد. وشمل ذلك ١٧ في المائة من عناصر البرنامج التي جرى توسيع بعضها وتضييق نطاق البعض الآخر. ومعروض على اللجنة أيضا اقتراح بانهاء عشرة عناصر أخرى تبلغ نسبتها ١١٫٥ في المائة من اجمالي عناصر البرنامج ، بحيث يكون مجموع النسبة المئوية لعناصر البرنامج المقترح الغاؤها هو ٢٣ في المائة من الاجمالي، مع اقتراح تأجيل نسبة اضافية قدرها ٨ في المائة لفترة السنتين القادمة. وهذا يرجع أساسا الى حالة الشواغر في الوظائف الفنية، التي بلغت ٣٦ في المائة من مجموع الوظائف الفنية في عام ١٩٨٤.

٩- واوضح انه روعيت الدروس المستفادة في فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ من حيث ضرورة تركيز الموارد والبرامج لدى اعداد برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ التي يبلغ العدد الاجمالي لعناصر البرنامج المخططة الواردة فيها ٧٠ عنصرا مقابل ٨٦ في البرنامج السابق.

١٠- وأشار الى تواصل العمل في عام ١٩٨٤ بالاشتراك مع المنظمات الاقليمية أوالتشاور معها حول ١٦ عنصرا من عناصر البرنامج من أصل ٥٩ عنصرا قيد التنفيذ ، اضافة الى تنفيذ خمسة أنشطة مخصصة غير مبرمجة في ميزانية الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وسبعة أنشطة تم تنفيذها في العام نفسه ضمن اطار التعاون مع جامعة الدول العربية.

١١- وفي مجال التقييم اشار الى ان الامانة التنفيذية قد وضعت جدولا تنفيذيا لتقييم أربعة برامج طوال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ تشمل مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة، والسلع الرأسمالية، والأمن الغذائي ، والعلم والتكنولوجيا، وأوضح ان عملية التقييم لم تحرز التقدم المنشود لعدم الاستجابة الكافية للاستبيانات التي ترسلها الامانة الى الدول الأعضاء.

١٢- واشار الى انه من المزمع عقد اربعة اجتماعات حكومية مشتركة في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ بشأن موضوعات : الصناعة ، والأمن الغذائي ، والاحصاء ، والطاقة المتجددة بحيث تكون هذه الاجتماعات فرصة لتقييم ما تحقق من انجازات في كل مجال ولتحديد وجهة عمل الاكوا في المستقبل.

١٣- ذكر مندوب العراق ان مسألة الشواغر ستحول دون التنفيذ السليم لبرامج الاكوا كما أدت الى تقليص برامجها في الماضي. وحث الاكوا، بعد أن صدر القرار الخاص بملء الشواغر، على ان تسعى لاستكمال وتنفيذ كامل برامجها لخدمة الدول الاعضاء. وفيما يتعلق بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية العاملة في المنطقة، أعرب عن تقديره لجهود الاكوا في التنسيق. كما أعرب عن أمله في ان تتوسع هذه الجهود لتشمل مجالات وقضايا جديدة. وفيما يتصل بأهمية عملية التقييم اللازمة لاعطاء مؤشرات تكفل مواجهة وتلافي الاختلالات الحاصلة في عملية التخطيط ، نبه الى عدم الاقتصار على ارسال الاستبيانات ، مشددا في الوقت نفسه على اهمية الاتصالات المباشرة باعتبارها اكثر فاعلية في عملية التقييم.

١٤- وأيد ممثل المملكة العربية السعودية آراء ممثل العراق في عملية التقييم مشيرا الى أهميتها في التعرف على أوجه الكفاءة والنوعية ونواحي القصور وطالب بارسال الاستبيانات الى الجهات المعنية بالتنسيق مع الدوائر الفنية بوصفها نقاط اتصال في هذا المجال بدلا من ارسالها «مباشرة» الى الوزارات ، وحتى يتسنى متابعتها بواسطة نقاط الاتصال المذكورة.

١٥- وطالب ممثل مصر بمراعاة ملء الشواغر من أبناء المنطقة التي تحفل بخبرات عديدة، وهو ما يتمشى مع سياسة الامم المتحدة التي تحدد نسبة ٧٥ في المائة في وظائف اللجان الاقليمية لأبناء المنطقة. ونبه الى مراعاة التكامل بين الدول التي تتوافر والتي لا تتوافر لديها خبرات بحيث لا يظل موضوع الحصص حجر عثرة في سبيل الاستفادة من الخبرات المتاحة في المنطقة.

١٦- وأكد الرئيس على ان الدول الاعضاء ذات التمثيل المحدود لها الاولوية في ملء الشواغر. فاذا لم يتوفر لديها الاعداد الكافية من الخبرات ، يجب أن يتم ملء الشواغر من أبناء الدول الاعضاء ذات الفائض في الخبرات.

٢- عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادىء (الفقرة (ب) من البند ٦)
(E/ECWA/XII/CP/5 و E/ECWA/XII/CP/5/Add.1)

١٧- استعرض القائم بعمل رئيس شعبة النقل والاتصالات في الاكوا أبعاد هذا العقد الذى اعلنته الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤، وطلبت فيه الى الامين العام تقديم الدعم الى امانتي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. وقال ان مشاركة الاكوا في انشطة العقد تهدف الى تحقيق قدر اكبر من التعاون الوثيق بين الاقاليم وداخل كل

اقليم، وأنه من الممكن ان تغتنم البلدان الاعضاء في الاكوا الفرصة التي يتيحها العقد لتحسين وصلات النقل والمواصلات التي تربطها بالمناطق الاخرى مما يزيد من سرعة وكفاءة تقدمها الاقتصادى والاجتماعي. وأوضح ان العقد ينقسم الى مراحل ثلاث، مرحلة التحضير ومدتها سنتان (١٩٨٥-١٩٨٧)، ومرحلة التنفيذ ومدتها ثلاث سنوات (١٩٨٧-١٩٨٩)، والمرحلة الثالثة ومدتها خمس سنوات (١٩٩٠-١٩٩٤) وهي مرحلة مواصلة التنفيذ، والرصد، والمتابعة والاستعراض، والتنقيح، والتعديل. ثم أكد الحاجة الى القيام بحملة فعالة لتعبئة الموارد، وذلك للحصول على الاموال اللازمة لتغطية تكاليف برنامج العمل، كما انه يمكن الحصول على التمويل من البلدان الاعضاء، ومن المنظمات الاقليمية بمنطقة الاكوا، ومن الصناديق العربية ومن البلدان المانحة والوكالات الدولية والمؤسسات المالية المانحة للمعونة.

١٨- وأبدى مندوب العراق عدة ملاحظات حول الموضوع موصيا بأن تقوم الدول الاعضاء بتقديم برنامج عمل وطني لعقد النقل والمواصلات، وتحديد استراتيجيات المنطقة والمناشدة باشراك فرق عمل تضم ممثليها لتعزيز القدرات التخطيطية في التنسيق مع البلدان الاعضاء التي لها علاقة باستكمال شبكة وصلات السكك الحديدية والطرق الدولية مع العراق بالدول العربية المجاورة. وأكد ان العراق يعتبر الدولة الرئيسية والمنفذ الاستراتيجي لايصال شبكة السكك الحديد من جنوب اوروبا الى غربي آسيا، اضافة الى الطرق الدولية التي يستمر العمل على تنفيذها رغم ظروف الحرب الحالية. كما أكد على البدء بتنفيذ عقد النقل والمواصلات ضمن منطقة الاكوا كخطوة اولى، ثم التفكير في التوسع في شبكة النقل والاتصالات على صعيد التكامل مع الاقاليم الاخرى في آسيا وافريقيا وأوضح ان تنفيذ العقد خلال السنوات القادمة والاسراع به أمر سيحقق مردودا اقتصاديا واستراتيجيا لبلدان الاكوا جميعا.

١٩- وتساءل مندوب مصر عن التعاون مع الهيئة المشرفة على انشاء طريق القاهرة - الجابرون (بوتسوانا)، وهي الهيئة المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا والتي عقدت اجتماعاتها مؤخرا، وهل يشمل التعاون حضور ممثل عن الأكوا لاجتماعات هذه اللجنة.

٣- برنامج العمل والاولويات ١٩٨٦-١٩٨٧، (البند ٧)
(E/ECWA/XII/CP/6 و E/ECWA/XII/CP/6/Corr.1 و E/ECWA/XII/CP/6/Add.1 و E/ECWA/XII/CP/6/Add.1/Corr.1)

٢٠- قدم مسؤول تخطيط وتنسيق البرامج في الامانة التنفيذية عرضا موجزا حول هذا البند، فأوضح انه تمت صياغة البرنامج في ضوء اعتبارات عديدة؛ أولها : الخطة المتوسطة الأجل لفترة السنوات الخمس ١٩٨٤-١٩٨٩؛ وثانيها: الاولويات المحددة من جانب الدول الاعضاء ، والتوصيات الصادرة عن اللجنة الدائمة للبرنامج؛ وثالثها: النظم والاحكام الخاصة بتخطيط البرامج، والمنبثقة عن الجمعية العامة ، بشأن اعادة النظر دوريا في البرامج لتحديد والغاء العناصر ا لبرنامجية التي فات أوانها أو فقدت جدواها، مع اعادة توزيع الموارد وفقا للمعطيات الجديدة ،ورابعها: توجيهات الامين العام للامم المتحدة بشأن صياغة البرامج وفي مقدمتها مراعاة الحد الاقصى الممكن من الانضباط والتقشف في تحديد الموارد اللازمة .

٢١- وأوضح مسؤول تخطيط وتنسيق البرامج في الامانة التنفيذية قد بذلت قصارى جهدها، في ضوء الاعتبارات المذكورة ، كي يكون برنامجها متماسكا ومتكاملا وبحيث يتلاءم المحتوى البرنامجي مع الموارد والامكانات المتاحة. وأكد أن تقليص عناصر البرنامج لم يؤد الى الانتقاص من المحتوى البرنامجي او الحد من نطاقه، بل تم التركيز على أنشطة محددة في المجالين العملي والتطبيقي بغية الاستجابة للاحتياجات

المحددة للدول الاعضاء وبحيث تتيح عناصر هذا البرنامج امكانية اقامة مشروعات مشتركة مع بعض المنظمات الاقليمية والدولية.

٢٢- وقال ان برنامج العمل والاولويات الجديد، اذا أريد له أن يسهم بصورة مباشرة في جهود التنمية، لا بد ان يتوخى مواصلة التشاور والتفاعل المكثف مع الدول المعنية. واسترعى انتباه المندوبين الى النشاطات المدرجة تحت عدد من عناصر البرنامج تغطي "بلدانا مختارة" في المنطقة دون تحديد تلك البلدان، موضحا ان الامانة التنفيذية تريد ان تلمس مدى اهتمام الدول بهذه العناصر البرنامجية . ودعا المندوبين الى دراسة محتوى تلك العناصر دراسة متعمقة وصريحة بغية اختيار العناصر التي قد يرون ان من المناسب ادراج الدول التي يمثلونها في اطار أنشطتها.

٢٣- دعا رئيس اللجنة رؤساء الشعب والاقسام الفنية بالاكوا الى عرض الموضوعات الواردة في برنامج العمل والاولويات حسب تسلسل هذه الموضوعات، ودعا المندوبين الى ابداء ملاحظاتهم.

أ - الاغذية والزراعة

٢٤- تحدث القائم بعمل رئيس شعبة الاغذية والزراعة المشتركة بين الاكوا والفاو فقال ان الشعبة ما برحت منذ بدء اعمالها عام ١٩٧٤ تنفذ برنامجا واسع النطاق في عدة مجالات رئيسية: هي استعراض الاتجاهات والتطورات في مجال الزراعة في المنطقة؛ والمساعدة في تخطيط الزراعة؛ والامن الغذائي؛وحفظ الموارد الزراعية ومكافحة التصحر، ثم التنمية الريفية. وأوضح ان برنامج عمل الشعبة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ قد اصبح مركزا في ثلاثة مجالات هي: (١) رصد وادارة التطورات والموارد الزراعية؛ (٢) التخطيط والسياسة العامة في مجال الاغذية؛ (٣) دعم برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وأشار الى النشرة السنوية التي تصدرها الاكوا بعنوان

الزراعة والتنمية، التي اصبحت مجالا لتبادل المعلومات والآراء بين بلدان المنطقة حول أبرز التطورات والاتجاهات والمشاكل التي تواجهها في مجال الزراعة. وذكر أن الشعبة تتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في مجال تنفيذ خطة عمل الامم المتحدة في مجال التصحر مؤكدا ان توجه الشعبة خلال فترة السنتين القادمة سيتركز على مشاريع وطنية محددة لمكافحة التصحر. كما ستولي الشعبة مزيدا من الاهتمام بالتدريب العملي للمخططين الوطنيين في مجال تخطيط وتحليل المشاريع الزراعية بما في ذلك استخدام الحاسب الالكتروني. وفيما يتعلق بالامن الغذائي أوضح تركيز الشعبة على انشاء ترتيبات وطنية للامن الغذائي، بما في ذلك التنبؤ المحصولي وانشاء احتياطيات وطنية من الاغذية وبخاصة الحبوب ووضع نظام حديث للمعلومات عن الاغذية يشمل شبكة للانذار المبكر عن المحاصيل الحقلية ، وأوضح عزم الشعبة على التركيز على عدد من الدراسات القطرية العملية في مجال الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية وتخفيف الفقر في الريف.

٢٥- أشار مندوب قطر مشكلة الوثيقة المعممة حيث أنها غير واضحة في صياغتها وفي مصطلحاتها ومعلوماتها وعلى وجه الخصوص بند الاغذية الزراعية وطالب بضرورة تحديد مضامين البرامج وحجم الموارد المطلوبة لتنفيذها والدول المستفيدة منها، وأعرب عن رأيه بأن الاقتصار على اصدار التقارير والنشرات والمذكرات لا يفيد في حل المشاكل المطروحة؛ وأعرب عن أمله في ان تشهد الفترة المقبلة تحسنا في نوعية العمل المقدم من الاكوا للدول الاعضاء كما طالب الاكوا بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الاقليمية المعنية.

٢٦- أيد مندوب اليمن ما أشاره مندوب قطر حول غموض طريقة عرض البرامج والمشروعات الواردة في هذا البند. وتساءل بدوره عن الاستعدادات التي اتخذت تحديدا بصدد ما ورد في سياق البرنامج من مواجهة "التقلبات الدورية والطوارىء غير المتوقعة".

٢٧- أبدى مندوب منظمة التحرير الفلسطينية ملاحظتين أوليتين على برنامج العمل أولاهما تدعو للتركيز في جميع البرامج على دعم الصمود في الارض المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وتدعو الثانية الى ان تشمل بيانات ودراسات الاكوا الارض المحتلة . ثم طالب بأن يخصص لمنظمة التحرير الفلسطينية عدد من فرص التدريب المدرجة في البرنامج.

٢٨- وثنى مندوب المملكة العربية السعودية على آراء مندوب قطر وأوضح ان الغموض في طرح المشاكل يزيدها تعقيدا وطالب باعادة صياغة جميع البنود لكي تصبح اجتماعات اللجنة الفنية مجدية ولكي تعرف الدول الاعضاء حجم المنجزات واساليب معالجة المشاكل. وحث الاكوا على المشاركة مع المنظمات الاقليمية في معالجة المشاكل دون اللجوء الى اسلوب التعميم.

٢٩- ووصف ممثل العراق برنامج التنمية والزراعة بأنه يتسم بطابع عام لا يتفق مع ما سبق وطرحه ممثل الامانة التنفيذية ان البرامج قد أخذت بنظر الاعتبار الاسس العملية والتطبيقية. واسترعى الانتباه الى الدراسات والجهود البناءة التي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال الامن الغذائي والى ما انجزته الاتفاقية العربية للاستثمار من تحديد المشاريع وتوصيلها الى الممولين المحتملين في البلدان المختلفة. وطالب الاكوا بالتنسيق مع هذه الجهود حيث تستهدى بهذه النماذج التطبيقية. ونبه الى أهمية موضوع الصناعات الغذائية في المنطقة في ضوء ارتفاع واردات المنطقة من المنتجات الغذائية، والى ضرورة اجراء الترابط والتزاوج بين برامج الاكوا وخطط التنمية في البلدان الاعضاء وصولا الى التكامل وزيادة زخم الجهود القطرية.

٣٠- وطالب مندوب الاردن بتحديد الدول التي تجرى عليها دراسات الاكوا موضحا ان الاردن بصدد وضع خطة خمسية اقتصادية - اجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)، وطالب بالتنسيق بين بلده والاكوا في هذا الصدد.

٣١- وأوضح رئيس اللجنة ان مسألة الاغذية والزراعة أوسع بكثير من أى جهود تقوم بها الاكوا بل ومنظمات الامم المتحدة المتخصصة كافة، وأعرب عن أهمية تركيز العمل على القضايا التي يمكن ان تصلح نموذجا تحتذيه بلدان اخرى في المنطقة. ودعا الى ان تحتوى العناصر البرنامجية للاكوا ما يضمن التنسيق مع خطط الدول الاعضاء في الفترة المقبلة ١٩٨٦-١٩٨٧، بحيث تبرز مساهمة الاكوا بشكل أو بآخر في معالجة المشاكل التي تواجهها الدول الاعضاء في مجال الامن الغذائي.

٣٢- وطالب مندوب المملكة العربية السعودية بأن تلاحق المنظمات الدولية مسيرة الدول الاعضاء ومنجزاتها دون الاكتفاء بإسداء النصح اليها. وأوضح ان مفهوم بلده للتنسيق يتمثل في امكانيات شتى من بينها تبادل المعلومات وتحديد الموقع الامثل لاقامة المشروعات وغيرها. وبهذا يؤدى التنسيق دورا وظيفيا.

٣٣- واقترح ممثل الاردن تعيين ضباط ارتباط يتولون التنسيق بين حكوماتهم وبين الاكوا.

٣٤- وفي معرض الرد على ملاحظات المندوبين، أوضح القائم بعمل شعبة الاغذية والزراعة انه نظرا لإتساع نطاق الانشطة ذات الصلة فإن الشعبة تعمل جاهدة ضمن نطاق الموارد المتاحة لها وبالتنسيق مع عدد كبير من المنظمات العاملة في هذا المجال الحيوى على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية، وانها تولي اهتماما لدورها كهمزة وصل او كعامل مساعد بين الانشطة الجارية في الميدان. ومن هنا يأتي توجهها نحو جمع ونشر المعلومات لمساعدة المنظمات الاقليمية والدولية وخاصة الفاو في مشاريعها الميدانية المنفذة في المنطقة. وأوضح ان الشعبة تنوى تنظيم اجتماع حكومي دولي مشترك في عام ١٩٨٦ لبحث المشاريع ذات الاولوية في ميدان الامن الغذائي وترى الامانة ان هذا الاجتماع يشكل فرصة كي تتخذ الدول الاعضاء اجراءات عملية ملموسة لإنشاء

مشاريع اقليمية لتعزيز الامن الغذائي. ومن المقترحات العملية الاخرى التي بلورتها الشعبة الدراستان اللتان جرى انجازهما مؤخرا عن فواقد القمح في العراق وفواقد القمح والارز في مصر. وأشار كذلك الى أنشطة الشعبة في مجال اقامة نظام للانذار المبكر في مجال انتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية بمنطقة الاكوا وهو نظام ينطوى على مشاركة فنية من جانب الفاو ومنظمات الجامعة العربية، اضافة الى ان الشعبة تعمل بتعاون وثيق مع الجهات السالفة الذكر فيما يتعلق بسبل ومناهج التدريب على التخطيط وتحليل المشاريع في المجال الزراعي ويشمل هذا النشاط استخدام اساليب الحاسب الالكتروني في الفاو لتدريب خبراء المنطقة على تقنيات تحليل المشروعات الزراعية. وأوضح ان الاكوا تلقت طلبين للتدريب على هذا الاسلوب من بلدين في المنطقة هما اليمن الديمقراطية والاردن، وسوف توفد بعثة في هذا الصدد الى الاردن في تشرين الاول/اكتوبر القادم، وفي مجال مكافحة التصحر بكل جسامته التي تتجاوز بالطبع قدرات الشعبة ومواردها، أوضح ان الاكوا تتعاون في هذا الصدد مع برنامج الامم المتحدة للبيئة، وهي تعد من جانبها دليلا فنيا حول تحليل مشاريع مكافحة التصحر ليوضع تحت تصرف الخبراء الوطنيين المعنيين. وفيما يتعلق بملاحظة مندوب منظمة التحرير الفلسطينية ذكر ممثل الاكوا ان الشعبة قد اصدرت مؤخرا، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول الامن الغذائي في قطاع غزة والضفة الغربية مشفوعا بها عدد من التوصيات المهمة في هذا الصدد.

٣٥- وأشاد نائب الامين التنفيذي للاكوا بالتعقيبات والملاحظات السابقة التي تعبر عن مدى الاهتمام بتطوير اعمال الاكوا، وأشار الى أهمية موضوع الاغذية والزراعة في ضوء الفجوة الكبيرة بين الانتاج والاستهلاك، والضغوط السياسية المتوقعة على دول المنطقة ككل، وأوجه العجز التي تعانيها هذه الدول في ميزان المدفوعات. وخلص الى ان المشكلة اصبحت اضخم من مجهود شعبة او قسم بذاته، بدليل ان المنظمات والصناديق والهيئات الاقليمية والدولية ما زالت عاكفة على وضع تصورات لهذه المشكلة الضخمة. وفيما يتعلق بالشعبة المختصة بالاكوا اوضح انها تشمل مجموعتين من الفنيين من ملاك

منظمة الغاو ومن ملاك الاكوا وان عددهم المحدود يقرر حجم ما يمكن توقعه من انجـــاز. ودعا الدول الى المشاركة مع الاكوا في سياق اعداد البرامج بحيث تتسم هذه البرامـــج بالصبغة العملية. واكد ان الاكوا لم تترك مجالا للتنسيق الا وطرقته، من منطلـــق قناعتها العميقة بأهمية التنسيق مع سائر الاطراف المعنية. واوضح ايضا ان جميـــع نشاطات الاكوا تعنى بها في الوقت نفسه منظمات متخصصة على الصعيدين الدولـــي والاقليمي، وان الاكوا تقوم بدورها ضمن إطار ميزانياتها وقدراتها الفنية والبشريـــة وانها لذلك تطرح برنامج العمل على الخبراء والمندوبين لابداء آرائهم في بنـــوده تعديلا او تطويرا او إضافة.

ب - القضايا والسياسات الانمائيـــــة

٣٦- وعـرض القائم بعمل رئيس شعبة التخطيط الانمائي عناصر برنامج هـــذه الشعبة التي تولي اهتماما خاصا للبلدين الاقل نموا في المنطقة واستعرض جهود الشعبة في مجال وضع أربعة نماذج اقتصادية قياسية للتخطيط المتوسط والطويل الاجل تمهيـــدا لطرح نموذج شبه اقليمي في عام ١٩٨٧. وفيما يتعلق ببرنامج العمل الجديد الشامـــل لأقل البلدان نموا للثمانينات أوضح ان الاكوا قدمت مساهمتها للاجتماع العالمي المقـرر عقده في خريف هذا العام لاستعراض منجزات العقد، وأنها تعمل في هذا الصدد في تعـــاون وثيق مع الاونكتاد ومع الصناديق والمنظمات الاقليمية المعنية بالتنمية في المنطقة. وعرض للمنشورات التي ستصدرها الشعبة خلال فترة السنتين وفي مقدمتها مسح التطـــورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاكوا والدراسات المتعمقة لمشاكل انمائية فـــي المنطقة، اضافة الى تقديم الخدمة الفنية لاجتماع الشخصيات البارزة المعني بآفـــاق التنمية للمنطقة خلال العقد القـــادم.

٣٧- وأوضح مندوب منظمة التحرير الفلسطينية أن المنظمة تشدد على سياســـات التنمية في الاراضي المحتلة حيث بذلت جهود كثيرة لدعم اقتصاد تلك المناطق ولكنهـــا اصطدمت بالسياسات الاقتصادية الاسرائيلية الهادفة الى دمج اقتصاد الضفة والقطـــاع

ليصبح اداة لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي، فضلا عن افتقار الجهود التي بذلت الى سياسات انمائية صحيحة مما أعاق عن تحقيق اهدافها. وقال ان المنظمة تأمل ان يراعي هذا البرنامج الوضع المميز لاقتصاد الضفة والقطاع وان يحدد ماهية السياسات الانمائية التي يمكن تطبيقها على هذا الصعيد بما يتيح لهذا الاقتصاد فرص النمو من جهة ومواجهة الاقتصاد الاسرائيلي من جهة اخرى وحتى لا ينعزل اقتصاد الاراضي المحتلة عن مجمل الاقتصاد العربي.

٣٨- وأشار مندوب المملكة العربية السعودية الى الغموض الذى يكتنف عرض هذا القطاع من انشطة الاكوا ايضا مشددا على ضرورة التنسيق مع المجلس الاقتصادى للجامعة العربية والمؤسسات الاقتصادية والانمائية العربية ومنها صناديق التنمية، وتساءل عن جدوى أولوية التعاون مع الاونكتاد قبل السعي بداية للتعاون مع المؤسسات الاقليمية العربية.

٣٩- وأشار مندوب العراق الى وجود تناقض بين هدف البرنامج وعناصره حيث الهدف هو وضع استراتيجيات مناسبة للتنمية تشجع العمل الجماعي والدولي وتعزز قدرات الحكومات في مجالات النمذجة والاسقاطات والتخطيط وغيرها، الا ان النواتج النهائية تتمثل في نشرات فنية، وفيما يتعلق بنقل النماذج الاقتصادية القياسية نبه الى ان الدول تتفاوت في قدراتها التخطيطية ومن ثم لا ينبغي نقل صيغ جاهزة من عالم متقدم للغاية الى عالم لا يزال في بداية عمليات الادارة الاقتصادية والبحث العلمي والتنمية الصناعية. وطالب بتقييم نواتج النماذج الاقتصادية الاربعة ورصد آراء دول المنطقة بشأنها وامكانات تطبيقها عمليا ومدى استيعاب الكوادر الوطنية لها، وذلك قبل الشروع في اجراء دراسات جديدة في هذا الخصوص. ونبه اخصائي التخطيط في وفد العراق الى أهمية دراسة نماذج التخطيط على مستوى المنطقة ككل بحكم التشابه في الملامح العامة بين الاقتصادات العربية مؤكدا على أهمية تقييم النماذج التي جرى اعدادها والتعرف على رأى الدول التي أعدت من أجلها، ولفت الانتباه الى أهمية التنسيق مع لجنة التخطيط المتخصصة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مجال وضع النماذج.

وأعرب عن أمله في الا يقتصر مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية على ايراد مؤشرات، بل يشمل بيانات قائمة على التحليل. ودعا الاكوا ان تقدم تصورات ومقترحات أولية رقمية من جانبها لاجتماع الشخصيات البارزة المزمع عقده ليتسنى مناقشة واغناء تلك التصورات والمقترحات وصولا الى الصيغة التطبيقية المناسبة.

٤٠- وأيد مندوب مصر مطالبة مندوب منظمة التحرير الفلسطينية بدعم الصمود الاقتصادى للاراضي المحتلة اذ ان عنصر الزمن ليس في صالح سكان هذه الاراضي وحتى لا يتحولوا الى مجرد اجراء لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي، مما يقتضي توجيه اقتصادهم وجهة عربية.

٤١- ووعد ممثل الامانة التنفيذية بتوسيع نطاق الاهتمام ليشمل الاراضي المحتلة وأعرب عن اتفاقه على ضرورة التعاون مع المنظمات والصناديق الاقليمية، وقال ان الشعبة تحاول تطوير أبسط النماذج الاقتصادية بحيث تتلاءم مع ظروف المنطقة ودعا البلدان الى مساعدة الامانة في الحصول على البيانات اللازمة ولاجراء تقييم للنماذج على أساس الملامح الاقتصادية المتميزة للبلدان المختلفة في المنطقة نفطية أو غير نفطية. وأكد أن التنسيق مستمر مع نشاطات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والادارة الاقتصادية في الجامعة العربية.

ج - قضايا الطاقة في غربي آسيا

٤٢- وقدم القائم بعمل رئيس شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا لبرنامج الطاقة وأشار الى جهود الاكوا لاقامة شبكة اقليمية حول مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في منطقة الاكوا لتبادل المعلومات والخبرات والى مشروعاتها لترويج استخدام تكنولوجيات الطاقة الشمسية والريحية القابلة للتطبيق، وتطرق أيضا الى تطوير اساليب حفظ الطاقة في قطاع الاسكان في المنطقة، اضافة الى اعداد دراسة فنية عن توليد الطاقة من النفايات في المناطق الحضرية والريفية في بلدين مختارين

بالمنطقة. وفي معرض حديثه عن نشاط الشبكة الاقليمية حول مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة أشار الى التعاون الذى يتم في هذا الصدد بين الامانة التنفيذية، وبين الهيئات المعنية في المنطقة ومنها مركز التوثيق العلمي بالعراق، والهيئة العامة للطاقة الجديدة والمتجددة في مصر والجمعية العلمية الملكية بالاردن.

٤٣- وأشاد مندوب مصر بالتنسيق مع الجهات المعنية في مجال الطاقة وأشار الى استخدام الحاسب الالكتروني في الاتصال بين مراكز البحوث والمعلومات على نحو ما حدث بالنسبة لحركة عدم الانحياز التي انشأت مركزا للتعاون والاتصال في الهند وأوضح ان اكاديمية البحث العلمي في مصر اصبحت نقطة اتصال مع هذا المركز بحيث تقوم بتغذية مراكز الاتصال في كل القطاعات والاستفادة على مستوى الارسال والاستقبال. وطالب بأن تكون مصر أحد البلدين المختارين لموضوع توليد الطاقة من النفايات بحكم الاشواط التي قطعتها في هذا المجال.

٤٤- وأيد مندوب العراق أهمية دراسات الطاقة الواردة في البرنامج واقترح اضافة دراسات في هذا الصدد منها توقعات نمو استهلاك الطاقة خلال السنوات العشرين القادمة وتوقعات توفر مصادر الطاقة في العالم وخاصة في بلدان الاكوا والبلدان النامية، وأعرب عن أمله في ان تشمل شبكة المعلومات جميع مصادر الطاقة كما أعرب عن الأمل في ان يكون العراق من الدول التي تغطيها دراسة حفظ الطاقة في قطاع الاسكان.

٤٥- ونبه مندوب المملكة العربية السعودية الى ضرورة تحديد الالفاظ لدى الحديث عن تخطيط الطاقة وهل هو تخزينها أو توزيعها أو تسويقها.

٤٦- وأشار مندوب قطر الى أهمية دراسات توليد الطاقة من جميع المصادر التقليدية وغير التقليدية بالنسبة لجميع الدول الاعضاء.

٤٧- ورد ممثل الامانة التنفيذية بأن شبكة المعلومات تهدف لإيجاد قاعدة بيانات للتنسيق مع المؤسسات المعنية، ورحب بأن تكون مصر من البلدين اللذين تغطيهما دراسة توليد الطاقة من النفايات. ورحب باهتمام العراق بنشاط حفظ الطاقة في قطاع الاسكان مع الافادة من خبرات العراق من هذا المجال. وفي مجال التنسيق مع المنظمات الاقليمية الاخرى قال ان الاكوا ستشارك بثلاث أوراق في مؤتمر الطاقة العربي المقرر عقده في الجزائر خلال الفترة ٤ - ٩ أيار/مايو ١٩٨٥.

د - البيئة في غربي آسيا

٤٨- تحدث رئيس وحدة البيئة في الاكوا عن أنشطة الامانة التنفيذية في هذا الخصوص وتحديد أولويات المشاكل البيئية وتقديم المشورة للبلدان الاعضاء واقتراح الوسائل الملائمة لادارة البيئة بما فيها تبادل المعلومات. وأوضح ان عمل الاكوا يتكامل مع أنشطة المنظمات العالمية والاقليمية المختصة ومنها برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج حماية البيئة البحرية في الكويت، وأنه يرمي الى تعزيز القدرات الوطنية والاقليمية في مجال الادارة البيئية ووضع تصور شامل لمستقبل البيئة على الصعيدين الوطني والاقليمي بما يقتضيه ذلك من مشاركة في اعداد المؤتمرات الاقليمية ومنها مثلا الحلقة التدريبية عن الاستخدام الامثل للمخلفات الصلبة في المجتمعات الحضرية، والمشاركة في الاجتماعات الدولية ذات الصلة، ومنها الندوة الدولية للتلوث الصناعي والمواد الخطرة. وأشار الى التعاون بين الوحدة وبين برامج الاكوا فيما يتعلق بالبعد البيئي للمشروعات، والترتيب لانشاء شبكة لتبادل المعلومات البيئية فيما يتعلق بتشريعات مكافحة التلوث ووسائل المراقبة واستخدام التكنولوجيا القليلة التلوث.

٤٩- ونبه مندوب قطر الى أهمية الموضوع بالنسبة لدول المنطقة وللعالم وخاصة في ضوء اخطار المخلفات الصناعية الناجمة عن التطور الصناعي في شتى البلدان وأشار الى ان الاكوا لم تول برنامج البيئة الاهتمام الواجب حيث رصدت له موارد من خارج الميزانية مطالبا بتوفير الموارد اللازمة لهذا البرنامج المهم. ثم استعرض

مندوب قطر بصورة تفصيلية وضع المنشآت الصناعية في بلده سواء في مناطق ام سعيد على الساحل الشرقي حيث تقوم صناعات الحديد والكيماويات وتحلية المياه، أو مجمع الصناعات الخفيفة خارج العاصمة الدوحة أو مصانع الاسمنت على الساحل الغربي. وأوضح أنه تتم معالجة المخلفات الناتجة عن هذه المناطق الصناعية التي تم انشاؤها بعيدا عن التجمعات السكنية الكبيرة بغرض انتاج مياه معالجة تصلح لرى الاراضي، كما ان الشركات تقوم بحرق المخلفات الصناعية بعيدا عن اطار المدن. وأكد ان اهتمام بلده بالآثار البيئية ينعكس في انشائها في عام ١٩٨١ اللجنة الدائمة لحماية البيئة التي تتمتع بصلاحيات تنظيمية وقانونية واسعة وطالب الاكوا باعطاء موضوع البيئة أولوية عليا ضمن برنامج عملها.

٥٠- ونبه مندوب مصر الى ضرورة مراعاة الظروف المحلية والبيئية السائدة في المنطقة دون محاكاة المستويات التي وصلت اليها دول متقدمة للغاية خارج المنطقة وحتى لا نحمل صناعات المنطقة الوليدة أعباء متزايدة قد تعوق نموها. وطالب بأن تحمل التشريعات المطلوب اصدارها في مجال البيئة صبغة تشجيعية وخاصة للقطاع الخاص ولا تنحو المنحى العقابي بمعنى ان يصبح التخلص من النفايات ومعالجة المخلفات الصناعية وغيرها عملية مجزية ومربحة. وأوضح اهتمام بلده بشؤون البيئة مما دفع الى انشاء هيئة مستقلة في هذا الشأن تابعة لرئاسة مجلس الوزراء، كما ان الهيئة العامة للتصنيع في مصر تواصل تركيب معدات مكافحة التلوث في المواقع الصناعية ومنها ١٥٠ مصنعا حتى الآن.

٥١- وأشار ممثل العراق الى اهتمام بلده بمكافحة التلوث حيث يوجد جهاز مركزى لهذا الغرض. وقال ان البرنامج الخاص بالتلوث الوارد في وثيقة برنامج العمل والاولويات أقل في محتواه وتوجهاته من العرض الذى قدمه رئيس وحدة البيئة في الاكوا والذى احتوى على اشارات الى اقامة حلقات دراسية ومشاريع مشتركة وغيرها.

ثم طالب بالتكامل بين محتويات البرامج الاهتمامات الوطنية والاقليمية في مجال البيئة وبحيث تتسق عناصر البرنامج في الامانة التنفيذية مع البرامج الوطنية المعمول بها.

٥٢- وأكد ممثل المملكة العربية السعودية على وجود أنشطة وأجهزة في الدول الاعضاء تعمل في مجال مكافحة ومراقبة الآثار البيئية. وطالب الاكوا بالمشاركة والتنسيق معها. كما شدد على أهمية ان تبرز هذه الجهود المبذولة من جانب مؤسسات قائمة وعاملة بالفعل على صعيد المنطقة.

٥٣- وطالب مندوب الاردن بالتنسيق مع المنظمات الاقليمية المناظرة.

٥٤- وطالب مندوب العراق بتحديد مفصل لماهية النشاطات أو الاجتماعات والدورات التي أعلن ممثل الاكوا في عرضه المقدم عن المشاركة فيها والتي كان ينبغي ايرادها بالتفصيل في البرنامج الخاص بالتلوث بحكم ما يترتب عليها من آثار مالية خاصة في ضوء سياسة النمو الصفر المتبعة في منظومة الامم المتحدة.

٥٥- ورد رئيس وحدة البيئة بأن الاكوا حريصة على رصد واستعراض وابراز الجهود المبذولة اقليميا في مجال البيئة، كما انها بصدد تقديم دراسة الى الاكوا عن موضوع التلوث الصناعي ومشاكله مع استعراض تفصيلي لابعاد هذه القضية وللاجراءات المتخذة لمكافحة التلوث في كل بلد عضو على حدة، فضلا عن دراسة سبل الادارة البيئية المتبعة في كل دولة عضو وخاصة لمكافحة التلوث ورسم برنامج عملي مقترح في هذا الصدد. وأعرب عن اتفاقه مع مندوب مصر في التركيز على التكنولوجيات الملائمة لظروف المنطقة، وكذلك فيما يتعلق باضفاء الصبغة التشجيعية الحافزة على التشريعات والسياسات البيئية وليس الطابع العقابي لها.

هـ - المستوطنات البشرية

٥٦- استعرض رئيس شعبة المستوطنات البشرية في الاكوا البرامج الفرعية الاربعة التي يتالف منها برنامج المستوطنات البشرية، ويتعلق اولها بادماج التخطيط العمراني في التخطيط الاقتصادى. والمستهدف وضع ملامح قطرية عن المستوطنات البشرية وهي الملامح التي باشرت الاكوا بوضعها خلال سنتي ١٩٨٤، ١٩٨٥ وتنوى متابعة تغطية باقي بلدان منطقة الاكوا خلال السنتين المقبلتين. ومن خلال المعلومات المتوافرة يمكن تقييم الطرق المتبعة في تخطيط المستوطنات البشرية واقتراح الحلول المناسبة لكل حالة . أما البرنامج الفرعي الثاني المتعلق بادارة المدن فيعالج المشاكل الناتجة عن النمو السريع والعشوائي للمجتمعات الحضرية ، والمعوقات التي تواجه المجتمعات الحضرية من غياب للخدمات الاساسية كتوفير مياه الشرب والصرف الصحي والمواصلات والتعليم والاسكان والخدمات الصحية، كما يتناول القضايا الخاصة بادارة البيئة لمواجهة الزيادة المستمرة لتلوث البيئة نتيجة للتنمية الصناعية والتوسع العمراني. واشار الى ان البرنامج يتعرض لمعالجة اوضاع اربع مدن هي الاسكندرية وعمان والمنامة وصنعاء. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي الثالث المتعلق بمواد البناء اوضح ممثل الاكوا ان اهمية هذا الموضوع لا تقتصر على خلق فرص عمل للعمال المهرة وغير المهرة وانما تمتد هذه الاهمية الى النواحي الاقتصادية والاجتماعية وان الهدف من هذا العنصر هو تقييم صناعتي مواد البناء والتشييد عن طريق اقامة مشروعات نموذجية رائدة الغرض منها تطوير وتنمية انتاج مواد البناء من الخامات المحلية والمقتصدة في استهلاك الطاقة واستخدام التكنولوجيات المتوارثة واستنباط التصميمات المعمارية الملائمة للمناخ . واشار الى ان الاكوا قد بدأت بالفعل في تنفيذ مشروع لتطوير استعمال الطين كمادة للبناء في اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية وان مصر والاردن قد أبديا اهتمامهما بالمشروع. ثم تناول البرنامج الفرعي الرابع الخاص باستقصاء وتقييم تصنيع المباني الجاهزة في منطقة الاكوا، واوضح ان معظم انظمة البناء التي ادخلتها الشركات الاجنبية الى المنطقة لم تخضع لعمليات التطوير اللازمة لتلائم المتطلبات والبيئة المحلية في المنطقة .

٥٧- وطالب مندوب العراق بأن يؤخذ حجم العائلة بعين الاعتبار واشار الى ان تحديد معدل العائلة الواحدة امر هام لتحديد عدد الدور المطلوبة ، اذ ان هذا الامر يرتبط ارتباطا عضويا بتوفير الامكانيات اللازمة فيما يتعلق بالمواد الاولية والكوادر المتخصصة بالتخطيط والتنفيذ وتخصيص الاستثمارات اللازمة بما يتسنى معه تحديد القيمة الوظيفية للوحدة السكنية واعتماد استعمال التصميمات النموذجية من حيث الموقع، والتصاميم والمساحة وما اليها . وتناول مسألة الهجرة واثرها على التنظيم الايكولوجي للمدينة حيث انشئت معسكرات مؤقتة للعمال الوافدين سواء في مناطق المشروعات او الضواحي . واشار الى اهمية معالجة وضع المناطق الصناعية ومواقع واماكن العمل في ضوء اعتبارات المسافة والزمن والمواصلات والخطوط الهاتفية والكهربائية وتوصيلات المياه وغيرها. وتحدث عن مخاطر زحف مناطق العمل والصناعات والورش الى المناطق السكنية على حساب الاراضي الزراعية . ودعا الى ضرورة الاستفادة من الدراسة الواسعة المتعلقة بحوض وادى الحماد التي اعدها المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والاراضي الجافة وقام بتمويلها الصندوق الكويتي للتنمية والتي استفادت منها كل من السعودية والاردن والعراق والجمهورية العربية السورية .

٥٨- ولاحظ مندوب منظمة التحرير الفلسطينية ان موضوع المستوطنات الاسرائيلية داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة لم يحظ باهتمام من الاكوا في انشطتها وبرامجها السابقة رغم ما هو معروف من ان السياسة الاسرائيلية في الارض المحتلة قائمة في المحصلة النهائية على تفريغ الاراضي الفلسطينية من سكانها الاصليين حيث قامت في الفترة ١٩٥٧-١٩٨٢ بتهجير ما لا يقل عن ثلاثة أرباع مليون فلسطيني من الضفة والقطاع واتبعت عدة وسائل أهمها السياسة الاستيطانية داخل الاراضي المحتلة حيث بلغ عدد المستوطنات الاسرائيلية ١٦٠ مستوطنة وبلغ عدد المستوطنين ١٣٠ الف مستوطن وهو ما يقارب من ١٥ في المائة من اجمالي عدد سكان الارض المحتلة . وطالب ان تقوم الاكوا بادراج هذا الموضوع في برنامج عملها لعامي ١٩٨٦-١٩٨٧. ودعا الاكوا للتعاون مع بعض المنظمات الدولية وخاصة مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من اجل تخصيص برنامج محدد في هذا الشأن.

٥٩- واشار ممثل اليونيدو الى ان التطور الصارخ الذى جرى في المنطقة قد اسفر عن مسح احياء عربية حضرية وازالة انماط ريفية عريقة وتدمير مناطق زراعية باكملها وان ادخال الاسمنت في البناء ادى الى عجز في الطاقة وهدر كبير لها حيث تم الاستغناء عن مواد البناء التقليدية وعن النوافذ الخشبية التقليدية العازلة لاشعة الشمس. واشار الى ان التصميمات الجديدة قد قطعت في اغلبها كل صلة بالتقليد العمراني الحضارى المحلي. ودعا الى احترام الشكل الحضارى للمستوطنات والمعالم العمرانية المحلية والمحافظة على المورد الزراعي والمياه والطاقة . وطالب برد الاعتبار للتكنولوجيات والموارد المحلية والخاصة بالبناء والاسكان والعمالة والخبرة المحلية واوضح ان القضية المطروحة تتطلب جهودا وطنية وكذلك تعاونا وتنسيقا بين دوائر التخطيط العمراني في دول المنطقة مع مساندة من جانب الاكوا والامم المتحدة. واعرب عن اعتقاده بانه من الممكن ان يتم تعاون بين اليونيدو والاكوا في مجال تطوير صناعات البناء المحلية والتكنولوجيات المرتبطة بها وتطوير الخبرات المحلية لهذا الغرض . وبخصوص المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة اوضح انه يمكن بحث سبل التعاون بين الاكوا واليونيدو ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لوضع برنامج لدعم المستوطنات الفلسطينية.

٦٠- واكد مندوب مصر على اهمية معالجة قضية الحفاظ على الاراضي الزراعية. كما اشار الى تجربة اجريت في مصر لاستنباط الطوب اللازم للبناء لمواجهة عمليات تجريف التربة الزراعية. واضاف ان هناك تجربة رائدة في مصر حيث تم بناء قرية القرنة في ضواحي مدينة الاقصر باسلوب يراعي التواؤم مع البيئة.

٦١- وثنى مندوب قطر على ما ابداه مندوب العراق ومندوب منظمة التحرير الفلسطينية بشأن المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة. وفيما يتعلق بالمستوطنات البشرية اكد على اهمية توفير الخدمات الاساسية التي تحتاجها هذه المستوطنات من مواصلات واسواق وغيرها. واشار لمواد البناء المستوردة التي بالرغم

من ان لها بعض الايجابيات فان سلبياتها كثيرة لاختلافها عن ظروف المنطقة وخاصة الظروف المناخية . وأشار ايضا الى أهمية اعداد الدراسات بشأن المشاكل المستقبلية في مسألة صيانة المنشآت الضخمة التي صممت واقيمت بالاشتراك مع الشركات الاجنبية وتكلفت مبالغ كبيرة.

٦٢- واشار مندوب المملكة العربية السعودية الى ان احدى المشكلات في التخطيط العمراني تعود الى طبيعة المناهج التعليمية التي تلقاها شباب المهندسين في المنطقة التي تركز على مناهج بعيدة عن بيئتها . ودعا الى الحفاظ على اشكال العمران الاصيلة مع تطويرها.

٦٣- ووعد رئيس شعبة المستوطنات البشرية بأخذ جميع الملاحظات التي اثيرت بعين الاعتبار . وأضاف ان الاكوا تتعاون مع المؤسسة العامة للاسكان في العراق وان مندوبين من الاكوا يجتمعان اسبوعيا مع رديفين لهما اعتمدتهما المؤسسة وذلك لجمع المعلومات وتبادل الرأى . وفيما يتلعق بصيانة المنشآت اوضح ان ذلك من اختصاص قطاعات اخرى وان اهتمام برنامج المستوطنات البشرية ينحصر في المسائل التخطيطية وليس في النواحي القطاعية . واشار الى انه بالنسبة لقضية المستوطنات الاسرائيلية في الارض المحتلة فان هناك قرارا من الجمعية العامة للأمم المتحدة يكلف مركز المستوطنات البشرية التابع للامم المتحدة بتقديم دراسة سنوية عن الموضوع المذكور الا ان المركز لم يتمكن من القيام بمهامه لان سلطات الاحتلال تمنع دخول فريق الخبراء الموفد من المركز.

و - التنمية الصناعية

٦٤- قدم رئيس شعبة التنمية الصناعية المشتركة بين الاكوا واليونيدو برنامج التنمية الصناعية فعرض لأهم الاعتبارات التي روعيت لدى وضع البرنامج وفي مقدمتها اعطاء الاولوية لفروع صناعية مختارة من شأنها التأثير على تطوير الصناعات القائمة أو التي هي في دور التطوير، اضافة الى تنفيذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة

ومنظمة اليونيدو ومنظمة التنمية الصناعية العربية (الايدو)٠ وأكد ان الشعبة قد عملت بالتنسيق مع المنظمات الاقليمية والوطنية المتخصصة في سبيل وضع برامج صناعية مشتركة ومنها بالذات الايدو والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي، ومعهد الكويت للابحاث العلمية. وقال ان المشاريع الاقليمية المشتركة تشكل ٤١ في المائة من مجمل عناصر برنامج الشعبة كما ان سائر عناصر البرنامج تعكس الاولويات التي تعطيها منطقة الاكوا لصناعات البتروكيماويات والحديد والصلب والصناعات الزراعية٠

٦٥- وأكد مندوب منظمة التحرير الفلسطينية أهمية تنمية الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي في الارض المحتلة حتى يمكن خلق عمالة جديدة من شأنها دعم صمود سكان الارض المحتلة، وطالب من ثم بتحديث الدراسة القيمة التي سبق واصدرتها شعبة الصناعة بالاكوا عن الصناعة بالاراضي المحتلة.

٦٦- ولاحظ مندوب العراق ان العناصر الستة الواردة في البرنامج تتسم بالعمومية وأكد على ضرورة النظر فيها باتجاه التأكيد على الجانب التطبيقي. وأشار الى أهمية موضوع البتروكيماويات داخل المنطقة نظرا لقيام صناعات كبيرة في هذا المجال في عدد من بلدان المنطقة؛ منبها الى ضرورة تفادى أى ازدواجية يمكن ان تحدث بين هذه الصناعات العربية على مستوى طاقات الانتاج أو امكانيات التسويق.

٦٧- وأشار مندوب قطر الى أهمية تمويل وتنظيم الصناعات الصغيرة بحيث تخدم الاقتصاديات الوطنية، مؤكدا على أهمية ايجاد الصناعات التي تعتمد بدورها على صناعات أساسية قائمة، فضلا عن أهمية تدريب الكوادر الوطنية في مجال الصناعة، وهو ما يحتاجه بلده لخدمة الصناعات القائمة فيه . وعرض لمشاكل التسويق التي تواجه الصناعات الاساسية مثل صناعات الحديد والاسمنت التي تواجه منافسة أجنبية شديدة مما يجعلها عرضة للتوقف والانهيار. ودعا الى التعاون بين الاكوا والمنظمات الاقليمية، وخاصة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدراسة امكانات تسويق هذه المنتجات.

٦٨- ولاحظ مندوب المملكة العربية السعودية ان برنامج التنمية الصناعية يولي اهتماما محدودا لعامل التدريب وتنمية القدرات البشرية.

٦٩- وأوضح مندوب العراق ان مجلس الوحدة الاقتصادية بذل جهودا للتوصل الى بروتوكولات واتفاقية اقتصادية تتعلق بمراحل وصيغ التنسيق الصناعي في مجالات قطاعية، ودعا الاكوا للافادة من هذه الجهود.

٧٠- نبه الرئيس الى ضرورة توفير مستلزمات التنمية الصناعية ومنها التدريب المهني وتهيئة الكوادر ، منوها الى نشاطات المنظمة العربية للتنمية الصناعية في هذا المجال.

٧١- وأكد ممثل الامانة التنفيذية على ان شعبة الصناعة ستقوم بتحديث دراسة الصناعة بالارض المحتلة التي أعدتها منذ ثلاث سنوات بمساعدة من اليونيدو، كما أكد تعاون الاكوا مع المنظمات العربية والدولية المختصة في مجال البتروكيماويات وكان آخر مجالات هذا التعاون الاجتماع التنسيقي حول مشروع صناعي مشترك ،ساهمت فيه الاكوا مؤخرا بالكويت. وقال ان الاكوا تولي اهتماما خاصا في برنامج ١٩٨٦-١٩٨٧ وضمن مجال الصناعات الاستراتيجية لصناعات الحديد والصلب والنسيج. ووعد بمراعاة ادخال الصناعات الصغيرة ضمن البرنامج المذكور. وأوضح في الوقت نفسه ان التدريب المهني لا يدخل ضمن نطاق عمل الشعبة ولكن تعنى به برامج أخرى في الامانة التنفيذية، وان كانت الشعبة قد اهتمت بتنظيم حلقات تدريبية متخصصة، منها حلقة تدريب المهندسين الكيماويين بالاردن عام ١٩٨٢، اضافة الى ثلاث حلقات تدريبية يتم تنظيمها عام ١٩٨٥ اصدرها بالمشاركة مع العراق حول التدريب على التقنيات المعانة بالحاسب الالكتروني في الميدان الصناعي والهندسي ، كما يتم الاتصال مع اكاديمية البحث العلمي في مصر ومجلس التعاون لدول الخليج لعقد دورات تدريبية مماثلة.

ز - التجارة الدولية والتمويل الانمائي

٧٣- قدم ممثل الامانة التنفيذية عرضا لبرنامج التجارة الدولية فأوضح انه يركز على القطاعات الانتاجية وعلى تعزيز وتوسيع التبادل التجارى داخل المنطقة، وتشجيع التجارة مع سائر البلدان النامية . وقال انه نظرا لمحدودية الموارد فقد شمل البرنامج عنصرين؛ يتعلق اولهما باستعراض تحليلي للتطورات الحاصلة في القطاع الخارجي بما يخدم احتياجات المستخدمين النهائيين من مسؤولين حكوميين او باحثين أكاديميين ، ويتناول العنصر الثاني قطاع التجارة في مجال الخدمات الذى لم ينل الاهتمام الكافي في الماضي نظرا لتعقيد جوانبه الاقتصادية. وأوضح ان هذا العنصر يستهدف وضع تحليل متسق حول الانتاج والاستهلاك والتبادل في مجال الخدمات، كما ان الاكوا تعمل في تعاون وثيق في هذا الصدد مع المجلس الاقتصادى ومجلس الوحدة الاقتصادية التابعين للجامعة العربية وغيرهما من المؤسسات التي اكتسبت خبرة في هذا المضمار.

٧٣- وطالب مندوب مصر بألا يقتصر البرنامج على استعراض البيانات والتحليل، بل يجب ان يتعدى ذلك الى تقديم مقترحات واقعية حول كيفية تذليل العقبات التي تواجه التبادل التجارى بين دول المنطقة في مفهومه الشامل. وقال ان من المهم توسيع نطاق التبادل ليشمل تجارة الخدمات وألا يقتصر على السلع المنظورة وحدها.

٧٤- وأوضح مندوب العراق ان التجارة الخارجية من القضايا الهامة للبلدان الاعضاء في الاكوا نظرا لطبيعة هيكل صادرات واستيرادات هذه البلدان وما يمثله قطاع التجارة الخارجية من وزن كبير في اقتصادياتها. وأشار الى ان التمويل الانمائي اصبح بدوره يحتل أهمية كبيرة، نظرا لما تعانيه بعض البلدان من مشاكل في هذا الخصوص، اضافة الى القصور البين في مجال التقنيات والاساليب الحديثة المتطورة في مجال التمويل. وقال انه كان الاولى ان يوجه البرنامج نحو دراسة الوسائل والصيغ التنفيذية والعملية الكفيلة بتخطي المشاكل والمعوقات التي تعاني منها التجارة

الخارجية للدول الاعضاء. واقترح بأن يضم البرنامج عناصر ترمي الى انشاء مراكز تنسيق وطنية مترابطة على المستوى الاقليمي بهدف اقامة قنوات اتصال تنسيقية فاعلة لتعميق التعاون الاقتصادى والتقني في هذا المجال.

٧٥- وتناول مندوب منظمة التحرير الفلسطينية المشاكل المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية والصناعية في الارض المحتلة، خاصة في مجال الانتاج الزراعي بسبب الاجراءات والقيود الاسرائيلية والمنافسة الشديدة التي تواجهها هذه المنتجات من جانب المنتجات الاسرائيلية بما في ذلك المنافسة في مجال الاسعار، مما أدى الى انخفاض المنتوجات الفلسطينية فضلا عن صعوبة تصريفها. وأشار الى مشاكل تسويق حمضيات غزة وان عدم تصديرها يؤدى الى انهيار اقتصاديات القطاع الذى انخفض فيه انتاج الحمضيات الى النصف. وطالب الاكوا بالاهتمام بمشاكل التسويق في الارض المحتلة. ثم أشار مندوب منظمة التحرير الفلسطينية اى الآثار الاقتصادية الخطيرة الممكن ان تترتب على اتفاقية انشاء المنطقة الحرة التي وقعت اخيرا بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل. وقال ان هذا يتطلب من دول المنطقة عموما اتخاذ الاجراءات الضرورية للوقوف أمام المخاطر التي ستنجم عن هذه الاتفاقية باعتبارها تشكل أحد اهم المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة للاقتصاد الاسرائيلي بهدف انقاذه من حالة الانهيار الذى يعيشه ، وكذلك للتوغل داخل اقتصادات دول المنطقة العربية ، كما انها تعمق الغطرسة الاسرائيلية في احتلالها للاراضي العربية وضرب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد ثنى على ذلك مندوبو مصر وقطر والمملكة العربية السعودية.

٧٦- وأشار مندوب الاردن الى ان بلده من أكبر الدول المنتجة للفوسفات والبوتاس تواجه صعوبات في مجال التسويق. وطالب بالتنسيق مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبدراسة الصناعات القائمة ومشاكل التسويق التي تعترضها بهدف ازالة تلك العقبات.

٧٧- ودعا ممثل اليونيدو الى رصد ومقارنة التطور الجارى في التجارة الخارجية للبلدان الاعضاء في الاكوا مع التطور الذى جرى خلال السنوات الاخيرة، وأشار الى ضرورة استقصاء العلاقة بين تطور التجارة الخارجية وبنيتها السلعية وبين تطور البنية الصناعية واتجاهات التصنيع، ومن ثم مقارنة التطور المرتقب في الصناعة في دول المنطقة مع اتجاهات التطور المتوقعة في التجارة الخارجية. كما دعا الى اجراء دراسة تقييمية لسياسات التسعير والدعم المطبقة على السلع المنتجة محليا والمعدة للتصدير وعلى المواد الاولية والوسيطة والنهائية التي تستورد من الخارج بحيث يتم تقييم سياسات الحماية الصناعية، كما طالب بدراسة سياسات الحماية الجمركية.

٧٨- ورد ممثل الامانة التنفيذية بأن البرنامج الخاص بالتجارة الدولية لم يقتصر على التحليل فقط وانما هدفه الوصول الى مقترحات عملية. وفي مجال التمويل الانمائي أشار الى ان الاكوا بالرغم من محدودية الموارد- قامت باجراء بحوث بشأنها حول المشروعات المشتركة ودورهافي التكامل الاقتصادى بالمنطقة. وقال ان المشاريع الجارية حاليا في مجال التكامل الاقتصادى ستوفر أساسا لوضع التوصيات اللازمة لصياغة السياسات الوطنية والاقليمية. وفيما يتعلق بمشكلات التسويق في الارض المحتلة والاردن أشار الى امكانية قيام الاكوا بدراسة مستقلة حول هذا الموضوع في حدود امكانياتها. وقال ان الاكوا تجرى مشاورات مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتحديد المشاريع ذات الاهمية المشتركة لتعزيز أوجه التكامل بين المنطقتين.

ح - الموارد الطبيعية

٧٩- استعرض القائم بعمل رئيس شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا برنامج الموارد الطبيعية موضحا ان البرنامج قد اصبح مقتصرا على برنامج فرعي واحد هو الموارد المائية، وهو يتألف من عنصرين برنامجيين يهدف الاول الى صياغة مقترحات لتحسين القدرة التخطيطية لبلدان الاكوا في مجال تنمية وحفظ الموارد المائية اللازمة للاستخدام الحضرى والريفي وكذلك تقييم المشروعات القطرية وشبه الاقليمية في هذا

المجال ، أما العنصر البرنامجي الثاني فيهدف الى ازالة ملوحة المياه لانتاج المياه العذبة لتأمين الامدادات المائية للاستعمالات المنزلية والزراعية في بلدان مختارة بمنطقة الاكوا. وأوضح ان هذا الامر سيتطلب استخدام وسائل تكنولوجية ملائمة خاصة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وسوف يتم تنفيذ هذا العنصر البرنامجي بالتعاون الوثيق مع الاجهزة المعنية في الدول الاعضاء وكذلك مع أجهزة الامم المتحدة والاجهزة الاقليمية التي اكتسبت خبرة واسعة في مجال تحلية المياه.

٨٠- واشار مندوب العراق الى ان موضوع الموارد المائية من الموضوعات الهامة ليس فقط بالنسبة للاكوا ولكن بالنسبة للعالم كله، وطالب بأن يركز البرنامج الفرعي الاول على موضوع ادارة مشاريع استغلال موارد المياه وصيانتها بما يؤدى الى كفاءة الاستغلال كما طالب باجراء دراسة حول الاستغلال الكفء للمياه الجوفية وسبل الحفاظ عليها لضمان توفيرها للاجيال القادمة واشار الى ان هناك دراسات لدى امانة مجلس وزراء الزراعة العرب في هذا المجال يمكن الافادة منها . كما دعا الى الاهتمام بمسألة حقوق الدول المتشاطئة حول الانهار نظرا لاهميتها واقترح معالجة موضوع ازالة ملوحة المياه ضمن البرنامج الفرعي الاول بدلا من البرنامج الفرعي الثاني واقترح ان يكون موضوع استصلاح الاراضي هو موضوع البرنامج الفرعي الثاني خاصة وان هناك خبرة واسعة لدى بعض دول المنطقة في هذا المضمار ويمكن الاستفادة منها . واضاف انه من الضرورى تعاون الاكوا مع المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والاراضي الجافة في دمشق للوصول الى مقترحات محددة تفيد الدول الاعضاء علما بان هناك ودراسات لمشروع وادى الحماد كمشروع اقليمي يضم كلا من الجمهورية العربية السورية، والاردن ، والعراق والمملكة العربية السعودية ويمكن ان تسهم الاكوا في تطويره واغنائها بما يتوفر لديها من خبرات.

٨١- ونبه مندوب قطر الى أهمية ان يتضمن البرنامج دراسة حول كيفية ترشيد استخدام المياه والحفاظ على مصادرها لفترات اطول وسبل الاقلال من الكميات المهدرة منها ليتحقق أفضل استفادة من تلك الموارد المائية.

٨٢- واشار مندوب اليمن الى ان بلده الذى يعتمد على سقوط الامطار تعاني من شح المياه كما تفتقر الى التنسيق في استخدام تلك المياه . فبالرغم من ان هناك جهات عديدة في اليمن تشرف على استخدام المياه الا ان التنسيق فيما بينها محدود.

٨٣- ووجه مندوب قطر الاهتمام الى اجراء دراسات حول كيفية معالجة مياه المجارى وامكانية استخدامها في مجال الزراعة.

٨٤- وطالب مندوب المملكة العربية السعودية بوضع جدول زمني للموضوعات تبعا لاهميتها بحيث تأتي في المقدمة مسألة اجراء مسح لموارد المياه، وثانيا ترشيد استخدام تلك الموارد المائية وثالثا اعادة استخدام المياه... وهكذا.

٨٥- واشار مندوب مصر موضوع الاهتمام بالبلدان العربية الواقعة خارج منطقة الاكوا والتي تعاني من ندرة المياه بما يهدد بحدوث كارثة فيها، ومنها السودان . وطالب بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا في هذا المضمار . واضاف أن لدى وزارة الرى واجهزتها في مصر خبرة طويلة في موضوع المياه في كل من مصر والسودان يمكن الافادة منها.

٨٦- وأوضح مندوب العراق انه بالنسبة للامكانيات المائية الجديدة هناك ايضا مسألة مياه البزل (الصرف) وليس فقط مياه المجارى. ودعا الى الافادة من تجربة العراق المتمثلة في وجود مبزل رئيسي يمثل رافدا مائيا على مستوى نهر كبير.

٨٧- وتحدث ممثل الامانة التنفيذية فقال ان الاكوا على اتصال بالمركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والاراضي الجافة وانه يجرى العمل بالاشتراك مع اليونسكو لاعداد دليل لمعاهد التعليم في مجال المياه؛ واشار الى الدراسة التي اجرتها الاكوا عام ١٩٨٣ حول ترشيد استهلاك المياه واستخدامها في المنطقة كما تم اعداد واصدار دراسة عن اعادة استخدام المياه العادمة.

ط - السكـــــان

٨٨- وقدم القائم بعمل رئيس شعبة السكان عرضا موجزا للعناصر البرنامجية الاربعة التي شملها برنامج السكان والتي تهدف في مجموعها الى رسم صورة شاملة للحالة السكانية بالمنطقة في الحاضر والمستقبل على اساس قاعدة بيانية وتحليلية بما في ذلك وضع المؤشرات والاسقاطات الديمغرافية وما يتصل بها من مؤشرات اقتصادية واجتماعية. وتطرق الى الدراسات المقرر ان يشملها البرنامج لفترة السنين المقبلة وفي مقدمتها الدراسة المتعلقة بوفيات الرضع والاطفال والدراسة المتعلقة بالمتغيرات السكانية في المناطق الحضرية . واستعرض ايضا مشاركة الاكوا مساهمة وتنسيقا مع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالسكان. وأشار ايضا الى اتفاق الاكوا مع صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية على انشاء قاعدة بيانات ديمغرافية على مستوى المنطقة بحيث تتعاون مع الجامعة العربية في هذا الصدد، مع استخدام الحاسب الالكتروني في بناء وتشغيل هذه القاعدة وتدريب الكوادر اللازمة. وتطرق اخيرا الى العنصر البرنامجي المتعلق بالقوى العاملة والاستخدام بالمنطقة مؤكدا على انه سيتم التنسيق مع المنظمات الاقليمية في هذا الصدد ايضا.

٨٩- وطالب مندوب المملكة العربية السعودية بمراعاة الاوضاع الواقعية التي تتميز بها بلدان في الاكوا، فاذا كان هناك اتجاه يرمي الى تشجيع تنظيم الاسرة في بلد يعاني من كثافة سكانية مفرطة، فقد يقتضي الامر تشجيع الشباب على الزواج وتكوين أسر جديدة في بلد يعاني من انخفاض الكثافة السكانية.

٩٠- ولاحظ مندوب العراق تركيز برنامج السكان على المسألة الديمغرافية على حساب موضوع القوى العاملة. وطالب بأن تكون البيانات السكانية منطلقا لتحليل أوضاع القوى العاملة بالمنطقة. كما لاحظ تركيز انشطة الاكوا على برنامج القوى العاملة في القطاع الصناعي برغم ان عدد العاملين في هذا القطاع محدود بالنسبة الى

القطاعات الاخرى . وأشار الى ان ثمة مشاكل عديدة في هذا المجال لا بد من دراستها وتحديدها منها قضية العمالة الوافدة وتنظيمها، واحلالها محل العمالة العربية، وكذلك الامور المتعلقة بهيكلية القوى العاملة، ومنها السياسات المتعلقة بمواجهة هجرة الكفاءات وحركة تنقل الايدى العاملة داخل المنطقة وخارجها. وعلى أساس ان المسألة السكانية تمارس تأثيرا متبادلا مع قضايا التنمية فلا بد ان يتناول هذا البند دراسة السكان والعمل، والسكان والتعليم، والسكان والصحة.

٩١- ولفت مندوب مصر الانتباه الى ضرورة قيام الاكوا بدراسة العمالة المستخدمة من خارج المنطقة فيما تتوافر مهارات مناظرة من داخلها. كما أيد طرح مقترحات لتخطيط العمالة ضمن خطط التنمية وعلى المدى الطويل سواء في بلدان الارسال أو الاستقبال.

٩٢- وأكد مندوب منظمة التحرير الفلسطينية على ضرورة إيلاء القوى العاملة ما تستحقه من اهتمام في البرنامج اذ لم يخصص للعنصر البرنامجي سوى ٣١ في المائة من ميزانية برنامج السكان. وطالب بزيادة هذه التخصيصات. وأكد على أهمية تنمية القوى العاملة الفلسطينية وبخاصة الرازحة تحت الاحتلال الاسرائيلي الذى قام بتهجير ثلاثة ارباع مليون فلسطيني من الضفة والقطاع مقابل ١٣٠ الف مستوطن اسرائيلي و١٦٠ مستوطنة اسرائيلية. وقال ان عملية التهجير شملت أسرا بأكملها وركزت على القوى العاملة بمختلف مهاراتها وفروع تخصصاتها ومهنها. وطالب ايضا بأن يشمل عنصر البرنامج دراسة حول القوى العاملة في الارض المحتلة.

٩٣- وأكد مندوب قطر على ان الاهتمام بتنمية القوى العاملة الوطنية يؤدى الى رفع انتاجيتها مما يحد من الهجرة الاجنبية للمنطقة. ونبه الى خطورة الهجرات الاجنبية الداخلة والهجرات الوطنية الخارجة الى المنطقة ومنها. وطالب بدراسة مؤثرات الحروب على هجرة السكان في المنطقة وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية

اضافة الى الاسباب الطبيعية المؤثرة على حركة انتقال السكان من شحة المياه والموارد وغيرها. وأكد على أهمية التنسيق مع الجهات الوطنية المهتمة بهذه القضايا تلافيا للازدواجية وترشيدا لاستخدام الموارد.

٩٤- واسترعى ممثل اليونيسيف الانتباه الى البارامترات المستخدمة فعلا في المنطقة وطالب بتطويرها وتقييمها قبل استحداث بارامترات جديدة منبها الى أهمية تطوير نظم تسجيل الواقعات الحيوية بحيث تتوافر بيانات تساعد على وضع توقعات سكانية سليمة. وطالب بتطوير سبل التعاون بين أمانة مجلس وزراء صحة دول الخليج واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والامانة التنفيذية في مجال وفيات الرضع. كما أشار الى معدلات وفيات الامهات حيث تتم حوالي ٦٠ في المائة من الولادات داخل المنازل وعلى يد قابلات غير متخصصات ولا مدربات. ونبه الى أهمية التعاون مع منظمة اليونيسكو في مجال نشر الثقافة السكانية بغية ادخال التعليم السكاني ضمن المناهج التعليمية.

٩٥- وقال مندوب اليونيدو ان البرنامج بحاجة الى تقييم السياسة المعتمدة بالفعل في المنطقة وليس الى مجرد رصد الاحصاءات او معاينة المتغيرات الحاصلة. ومن هنا ينبغي الربط بين الوضع السكاني وبين التطور والتنمية في المجال الصناعي والانتاجي مما يقتضي بالتالي طرح بدائل يصار الى استخدامها عند توقف النشاط في قطاع ما (كقطاع التشييد مثلا) او عندما يستوجب الامر اعادة توظيف العمالة المهاجرة.

٩٦- وثنى مندوب الاردن على ما أشار اليه مندوب منظمة التحرير الفلسطينية من ا ستغلال القوى العاملة العربية على يد الاحتلال الاسرائيلي وأوضح ان الاردن يعكف على تحضير برنامج عمل تنموى للضفة الغربية وستكون جهود الاكوا لدراسة أوضاع القوى العاملة في الاراضي العربية المحتلة دعما لجهود الاردن ومنظمة التحرير في هذا المجال.

٩٧- وقال مسؤول برنامج القوى العاملة بالاكوا ان الامر يحتاج الى مزيد من الموارد لتلبية ملاحظات الوفود المتعلقة بتوسيع نطاق البرنامج. وأشار الى الاتفاق الذى تم مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت لعقد ندوة خبراء حول "سياسات استخدام وانتقال الايدى العاملة العربية " في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ للخروج بتوصيات محددة تطرح على الدورة القادمة للجنة. وأكد على ضرورة اعداد دراسة عن اوضاع العمالة في الاراضي المحتلة واوضح انه سيتم في حزيران/يونيو القادم اصدار دراسة حول السمات الاساسية للقوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون، وهي تشمل بالطبع بلدان الاستقبال، على ان تكون الخطوة التالية دراسة أوضاع القوى العاملة في بلدان ا لارسال للتعرف في نهاية العام على السمات الاساسية للقوى العاملة على مستوى المنطقة ككل. كما سيصدر خلال عام ١٩٨٦ تقرير عن أوضاع القوى العاملة في المنطقة. وتتواصل المشاورات مع المنظمات العربية المتخصصة ليشمل التقرير الوطن العربي بأسره.

٩٨- وأشار نائب الامين التنفيذي للاكوا الى تشعب الملاحظات وتعدد جوانبها بحيث لا يمكن تغطيتها جميعا خلال فترة السنتين نظرا للموارد المحدودة في الميزانية وان كان يلزم مراعاتها دوما من جانب مسؤولي البرنامج.

٩٩- وأشار مندوب العراق الى الحرب الايرانية ضد العراق وآثارها التي تهدد أرواح واستقرار السكان ومدى انعكاساتها السلبية على عملية التنمية.

١٠٠- وثنى مندوب المملكة العربية السعودية على ما قاله مندوب العراق مؤكدا ان هذه الملاحظة تشمل كل الحروب والاضطرابات في الوطن العربي ككل.

ى - الادارة العامة والمالية العامة

١٠١- عرض القائم بعمل رئيس شعبة التخطيط الانمائي برنامج الاكوا في مجال الادارة العامة والمالية العامة فأوضح ان توجهات البرنامج ستركز على تحليل

التطورات والاتجاهات في المجالات المالية والنقدية بالمنطقة لتحسين اداء الانظمة المالية في الدول وتعزيز التعاون الاقليمي فيما بينها. وأوضح اهمية دعم دور المؤسسات العامة في تشجيع تكوين الرأسمال وتعزيز الانتاج . واضاف ان البرنامج سيركز على دراسة اهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات في مجالات الادارة او المحاسبة او الميزانية او العمالة او التسويق وغيرها . وعرض للعنصر المتعلق بحوافز الاستثمار واثرها على تشجيع الادخار والاستثمار في المنطقة في ضوء ما اصدرته بلدان كثيرة من تشريعات تنطوى على حوافز استثمارية وتشجع الاستثمار الاجنبي بالنسبة للافراد او الهيئات ، مما اقتضى دراسة تحليل التكاليف والجدوى لهذه الترتيبات من خلال نظرة نقدية وتحليلية لهذه الحوافز وآثارها على خطط التنمية وعلى توثيق التعاون بين بلدان المنطقة .

١٠٢- وجه مندوب العراق النظر الى الدراسات التي أعدها الخبراء العراقيون، بالتنسيق مع صندوق النقد العربي، وتساءل عن مدى امكانية الاستعانة بها، كما طالب بالاهتمام بضمان حوافز الاستثمار لما يمثله من أهمية خاصة لدول المنطقة؛ لتنشيط حركة رؤوس الاموال؛ وبالاستعانة بدليل التشريعات الاستثمارية في المنطقة العربية الذى اصدرته الشركة العربية للاستثمار. وأشار الى ضرورة ان تكون الدراسات تطبيقية.

١٠٣- وطالب مندوب المملكة العربية السعودية بضرورة الاهتمام بالادارة العامة حيث ان الدراسة لم تول هذا القسم العناية المرجوة.

١٠٤- وأكد مندوب قطر على أهمية موضوع الادارة العامة، خاصة في المؤسسات العامة، مقارنا بالمؤسسات الخاصة. وفيما يتعلق بحوافز الاستثمار وكيفية تشجيع القطاع الخاص أو الافراد في استثمار أموالهم، طالب بتركيز الدراسات على هذا الموضوع حتى لا تذهب الاستثمارات الفردية الى مجالات غير منتجة.

١٠٥- واستفسر مندوب اليمن عن المجالات التي توجه اليها نقل التكنولوجيا الحديثة وطالب الاكوا بالتعاون مع اليونيدو ومنظمة التنمية الصناعية العربية في اجراء دراسات حول نقل التكنولوجيا واختيارها في العالم العربي كما ان توحيد الاساليب التكنولوجية من شأنه التقريب بين البلاد العربية في المجالات الاقتصادية والعلمية وحتى الاجتماعية. وطالب باختيار دولتين من دول الاكوا لتطبيق نقل التكنولوجيا الموحدة عليهما.

١٠٦- وأيد الرئيس الملاحظات التي اثيرت حول اقتصار البرنامج على المالية العامة دون الادارة العامة وحث الاكوا على معالجة هذا الموضوع مستقبلا.

١٠٧- أوضح القائم بعمل رئيس شعبة التخطيط الانمائي ان موضوع الادارة العامة يتم تناوله على المستوى القطرى لبلدان المنطقة من خلال معاهدها القطرية، كما ان الدول الاعضاء خصصت الموارد لتحسين البنية الاساسية لديها واهتمت بالتدريب ايضا وبالوحدات الانتاجية التابعة للقطاع العام . وأرجع غياب جانب الادارة العامة عن مضمون البرنامج الى محدودية الموارد المتاحة للامانة التنفيذية. وفيما يتعلق بحوافز وضمانات الاستثمار ، أشار الى انه سيتم الاتصال بالشركة العربية لضمان الاستثمار وسيتم استخدام الدليل الذى أعدته.

ك - العلم والتكنولوجيا

١٠٨- وتحدث القائم بعمل رئيس شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا فاستعرض برنامج العلم والتكنولوجيا الذى يركز على موضوعين أساسيين هما تنمية القدرات التكنولوجية الوطنية، ورفع مستوى المهارات الفنية والقدرات الادارية في مجال العلم والتكنولوجيا . وأوضح ان البرنامج يعتمد في استراتيجيته على تعزيز البنية الاساسية للعلم والتكنولوجيا على الصعيدين الوطني والاقليمي، مع المساعدة على تطوير المؤسسات التعليمية والفنية.

١٠٩- وأعرب مندوب العراق عن أمله في ان يؤدى الاهتمام بهذا الموضوع الى تقليل الهوة بين البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان النامية، وأشار الى ان الدراسات والندوات كثيرة في هذا الموضوع، وان كانت البرامج العملية محدودة ، وقال ان عددا من دول المنطقة لديها مشاريع طموحة في هذا المجال، وانه يجب ان يكون للاكوا دور في دعم مثل هذا الطموح. وذكر ان اهم عامل بالنسبة للمنطقة هو العنصر البشرى بالاضافة الى نوعية النظم المتبعة، وانه من المتوقع ان تؤدى الاكوا دورا مهما يساعد دول المنطقة وخاصة في موضوع تطوير الكوادر ، ووضع ورسم المراحل والنظم المناسبة. واثنى على محتوى البرنامج من ناحية التوجه اذ انه يشجع المواهب الفنية ويسهم في تعزيز البنية الاساسية على الصعيد الاقليمي والوطني. وأعرب عن اعتقاده بضرورة ان تزود البرامج المقترحة بنوع من الدورات والتدريب واختيار التكنولوجيا المناسبة من مصدريها الى مستورديها. كما أكد على ضرورة اعادة النظر في التوقيت الزمني للعناصر البرنامجية بما يتواكب مع حركة التغييرات السريعة في ميدان التكنولوجيا وكذلك ضرورة عقد اجتماع على مرحلتين بين الآن ونهاية العقد لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

١١٠- ونبه مندوب مصر الى ضرورة تحديد هدفين رئيسيين تتجمع حولهما الاهداف الفرعية والبرامج وهما، دعم الاعتماد على النفس وطنيا واقليميا ، ومحاولة تطبيق واستنباط تكنولوجيا ملائمة تلبي الاحتياجات الآنية وتسعى لعملية تطوير مستقلة في اطار البيئة.

١١١- وتساءل مندوب المملكة العربية السعودية عن كيفية قيام هذا البرنامج بأعبائه رغم انه جديد ويعمل وفق ميزانية محدودة وهل يستطيع القسم ان يغير من أنماط التعليم والتدريب التي من الصعب أصلا تغيرها؟ وقال اذا كان المقصود ان تفصل المهام حسب احتياجات الدول فان هذا مقبول شريطة ان يكون هناك تنسيق بين مراكز البحث العلمي في المنطقة.

١١٢- وأكد مندوب مصر على ضرورة الاستعانة بأبناء المنطقة المتواجدين في البلدان المتقدمة تكنولوجيا، في النهوض ببلدانهم وتقديم العون العلمي لها.

١١٣- وأشار مندوب الاردن الى الصعوبات التي تواجه القطاع الصناعي في بلده باعتباره قطاعا حديثا نسبيا شأنه شأن غيره من دول المنطقة. واقترح ان تقوم الاكوا ضمن البرنامج الفرعي الخاص بتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية، بعقد حلقات تدريبية توجه لتدريب العاملين في صناعات مختارة على استيعاب الاساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة لدعم الصناعات الوطنية في بلدان المنطقة.

١١٤- وأكد مندوب العراق على ضرورة تطويع التكنولوجيا بما يتلاءم مع احتياجات دول المنطقة لخدمة الانسان، وحذر من ان تكون الدراسات والبحوث بالصيغ المقدمة تتجه الى خدمة البلدان المتقدمة دون بلدان النامية.

١١٥- وأيد مندوب اليونيدو ملاحظة الوفد العراقي الخاصة بضرورة توضيح اهداف البرنامج بصورة أدق كي تتلاءم مع الامكانات المتاحة مع الاهتمام بأبعاد التطور والتواصل الزمني لهذه البرامج. ودعا الى اعادة النظر في الاهداف. وركز على أهمية مسألة التجديد التكنولوجي التي تتخذ صفة ديناميكية واضحة والتركيز على القطاعات والانشطة التي يمكن من خلالها التأثير الفعال على عمليات نقل التكنولوجيا في المنطقة بدءا بتقييم معمق للممارسات الحالية لهذا النقل بهدف صياغة قواعد اقليمية بضبط عمليات النقل وتحسين فعلها التراكمي ومردودها الاقتصادى.

١١٦- أوضح مندوب قطر انه فيما يتعلق بنقل وتوطين التكنولوجيا، فان هناك استعمالات مختلفة للمعدات الفنية في بلدان الاكوا وانها قد تطورت تطورا تكنولوجيا سريعا، وطالب الاكوا ان تزيل الاختلافات الكبيرة بين بلدانها وذلك من خلال اعداد دراسات تتناول الاختلافات بين هذه البلدان ، مع ضرورة التركيز على عنصر التعليم والتدريب لتنمية الكوادر المطلوبة في هذا الخصوص.

١١٧- وعقب ممثل الامانة التنفيذية على ما أشير من نقاط فأبدى اتفاقه مع ما ذكر من الاهمية الكبرى للتدريب رغم كلفته الضخمة بالقياس الى طريقة تنفيذ البرامج، وأشار الى الحلقة التدريبية التي عقدت في تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٨٣ والتي ساهم فيها خبراء من بلدان الاكوا، وقال ان البرامج التي تم تنفيذها كانت في أغلب الاحيان بمساهمة مباشرة من مسؤولين وخبراء من البلدان الاعضاء. وفي مجال التنسيق أشار الى ان البرنامج يقوم حاليا بتنفيذ مشروع حول التعاون العلمي والتكنولوجي في منطقة الاكوا بتمويل من هولندا وبالتعاون مع عدد من مؤسسات بلدان الاكوا، وقال ان البرنامج يحاول دائما الحصول على موارد من خارج الميزانية.

ل - التنمية الاجتماعية

١١٨- قدم ممثل الامانة التنفيذية عرضا تحليليا لعناصر البرنامج الاجتماعي والنواتج المتصلة به والتي تتناول تحليل التغيرات الاجتماعية في المنطقة على مستوى المجتمع ككل، وعلى مستوى المؤسسات الاجتماعية، وعلى تطور القيم والحوافز، والمتغيرات في مستويات المعيشة، وتوزيع الدخول وتوفر الخدمات الاجتماعية كما ونوعا، ودراسة الموارد البشرية المعاقة أو المعرضة للاعاقات المختلفة وأساليب رعايتها وتأهيلها، والتركيز على فئات المعوقين جسديا واجتماعيا الى جانب فئات الشباب والمسنين، اضافة الى تعداد الجوانب الاجتماعية المعنية بالتنمية الريفية في منطقة الاكوا مع التركيز على قضية الفقر وخاصة في المناطق الريفية ، والعلاقة بين الانسان والارض في الريف، ومواجهة مشكلات البطالة المقنعة. وأكد ان برنامج التنمية الاجتماعية سيواصل جهوده بالتنسيق مع جميع المنظمات المختصة على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية.

١١٩- وتناولت مسؤولة برنامج المرأة بالاكوا عرض البرنامج. وذكرت ان عناصر برنامج المرأة تهدف الى تحسين الاوضاع الاجتماعية للمرأة العربية في المنطقة، وزيادة مشاركتها الفعالة في جهود التنمية الشاملة. وأشارت الى استراتيجية تطوير

أوضاع المرأة العربية في المنطقة حتى عام ٢٠٠٠ التي أقرها الاجتماع التحضيري للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة (بغداد ٣ - ٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤). وقالت ان هذا البرنامج يستمد مقوماته من القيم الدينية والروحية وتراث الحضارة العربية. وعددت عناصر البرنامج الفرعي للمرأة والمتمثل في دراسة أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية على المرأة في المنطقة، ودليل المهنيات العربيات المعنيات بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية القدرات الوطنية والاقليمية ودورها في تنفيذ المشاريع الرامية الى النهوض بالمرأة. وأشارت الى ان تنفيذ هذه البرامج يستدعي توثيق التعاون والاتصال مع المنظمات الدولية والاقليمية.

١٢٠- واقترحت مندوبة العراق تغيير العنوان المذكور في الوثيقة E/ECWA/XII/CP/6/Add.1 ص ٧٧ عنصر البرنامج ١/٢ ليصبح " أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على المرأة العربية في منطقة الاكوا" بدلا من " أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية على المرأة العربية في منطقة الاكوا" وذلك لأن دخول المرأة ميدان العمل في المؤسسات الصناعية والزراعية أحدث تغيرات اجتماعية كبيرة. وركزت على محاور الاستراتيجية التي وضعت بمشاركة البلدان الاعضاء واهتمامها بمشاركة المرأة السياسية وتطوير الاوضاع القانونية في مجال العمل والانتاج والتعليم والتدريب والاسكان والاسرة، اضافة الى اهتمامها بالتنظيمات النسائية. وتساءلت عن السبب في ادراج اهداف البرنامج بصورة عامة، بدلا من مقارنتها بأهداف الاستراتيجية الموضوعة في هذا الصدد والمقرة من قبل البلدان الاعضاء ، وعن عدم وجود علاقة او تجانس بين الاهداف والبرامج الفرعية للمرأة . وقالت ان البرنامج الاول لا يتعدى تعميق المسح الاولي حول الفئات الاكثر حاجة كالمسنين والمعوقين والشباب والاسر المهاجرة، وان النشرة التي ستصدر عن هذا الموضوع لم توضح ما هي البلدان الاعضاء المشاركة . وشددت على ضرورة الاهتمام بالتنمية الريفية ودراسة الآثار الناتجة عن هجرة الرجال من الريف الى المدن وأثر التكنولوجيا الحديثة على دور المرأة الريفية، ودور المؤسسات الوطنية في التدريب والارشاد الزراعي. واقترحت اجراء تعديل على البرنامج ١٩٨٦-١٩٨٧

باختيار دراسات بمشاركة البلدان الاعضاء عن مشاكل واحتياجات المرأة الريفية والمجتمع الريفي وتأثير هجرة الرجال من الريف على عمل المرأة في الانتاج الزراعي، ودراسة القيمة الاقتصادية لمساهمات المرأة في الزراعة وانتاج الاغذية ، وتطور الالات والاجهزة التي تستخدمها المرأة في الاعمال الزراعية.

١٢١- وطالب مندوب المملكة العربية السعودية بأن لا تقتصر برامج التنمية الاجتماعية على المرأة فحسب ، وانما تشمل الاسرة بأكملها، مع الاهتمام بشكل خاص بمشاكل انحرافات الشباب وانتشار المخدرات بينهم.

١٢٢- وردت ممثلة الامانة التنفيذية على ما أثير من ملاحظات فقالت أن الاهداف التي طرحت تربط ما بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وموقع المرأة بين الأصالة والمعاصرة وان التركيز على الجانب الاجتماعي كان بهدف ابراز الناحية الحضارية بالتحديد. وأضافت ان تنمية القدرات الوطنية والاقليمية لتحديد ووضع وتنفيذ المشاريع الرامية الى النهوض بالمرأة ، يأتي استجابة لطلب محدد من البلدان الاعضاء، وان الموارد المحددة لذلك تشكل قيدا يحول دون التركيز على قضية الطفولة التي تهتم بها اليونيسيف وان كان برنامج الاكوا يمارس أنشطته ايضا بالنسبة لقضايا الطفولة ضمن اطار قضية الاسرة بشكل عام. وأشارت الى المشاريع التي تعالج هذا الموضوع، بالتعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي.

١٢٣- وأوضح ممثل الامانة التنفيذية ان تحديد اربع دول دون ذكرها في النشرة ترك الباب مفتوحا لرغبة البلدان الاعضاء في ان تشملها الدراسة. وقال ان الامانة اتبعت نهجا واقعيا في معالجة مشكلة التنمية الاجتماعية نظرا لمحدودية الموارد ولذا فقد عملت على التنسيق والتعاون مع المنظمات المتخصصة ومع شعبة الزراعة داخل الاكوا.

١٢٤- وقدم العراق وعدد من الدول الاعضاء اقتراحا بتغيير اسم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بحيث تصبح "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" لان ذلك يعبر عن واقع الانشطة الفعلية التي تقوم بها الاكوا في مجال التنمية الاجتماعية.

١٢٥- أيد الرئيس تغيير العنوان الخاص بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية على المرأة العربية في المنطقة، كما أيد الاقتراح بتغيير اسم الاكوا لتصبح "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا".

١٢٦- وثنى مندوب المملكة العربية السعودية على هذا الاقتراح وقال ان الاسم الذى قامت على أساسه الاكوا هو "المكتب الاقتصادى والاجتماعي" وأضاف أن ما يهم البلدان الاعضاء هو نوعية الانشطة المبذولة وعمليات تقييمها.

١٢٧- وذكر رئيس مكتب التنسيق بين اللجان الاقليمية في الامم المتحدة في نيويورك أن هذا الاقتراح وجيه. وأشار الى ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء قد غير اسمها منذ عشر سنوات فقد كانت تسمى اللجنة الاقتصادية لآسيا. وأضاف أن النواحي الاجتماعية تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لبلدان المنطقة. وأشار الى ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وان لم تغير اسمها ، الا أنها وسعت نشاطاتها لتركز ايضا على الجوانب الاجتماعية.

١٢٨- وللاطلاع على الاجراء الذى اتخذته اللجنة بهذا الصدد انظر قرارات اللجنة في دورتها الثالثة في المرفق الاول لهذا التقرير.

م - الاحصاء

١٢٩- وتحدث رئيس شعبة الاحصاء في الامانة التنفيذية فأوضح ان الهدف الاساسي من البرنامج الاحصائي بالاكوا هو العمل على توفير الاحصاءات والبيانات التي تتطلبها

عمليات التخطيط والمتابعة من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة سواء للدول الاعضاء أو لاجهزة اللجنة نفسها أو لمؤسسات البحث العلمي والمنظمات العاملة في المنطقة، ومساعدة الدول الاعضاء على تنمية القدرات الوطنية للادارات الاحصائية في جمع الاحصاءات وتوحيدها وتفسيرها، مع العمل على توحيد المفاهيم والتعاريف والاصطلاحات والمقاييس واستخدام التصانيف الدولية وتطبيق الاساليب الاحصائية الحديثة والتقنيات الجديدة في توحيد البيانات واعداد الجداول المتشابكة في الوقت المناسب. وأشار الى ان الشعبة قد اعطت أولوية عليا ضمن برامجها الفرعية الثلاثة الى الجوانب المتعلقة بتحديث بيانات اللجنة وانشاء قاعدة للمعلومات ونشر الاحصاءات المجمعة في اطار المجموعة الاحصائية لمنطقة الاكوا، ومن أجل نشر الاحصاءات المتاحة والعمل على تقليل الفجوة الزمنية بين تاريخ النشر والفترة التي تعود اليها تلك الاحصاءات. وقال ان الامانة التنفيذية تساعد الدول الاعضاء في تطوير الاحصاءات الوطنية اما عن طريق تقديم خدمات فنية مباشرة حسب طلبهم أو من خلال الاجتماع الاحصائي الحكومي الذى يعقد من أجل توحيد المفاهيم والاساليب في مجالات الدخل والاستهلاك وتعدادات السكان واحصاءات الهجرة، فضلا عما تصدره الشعبة من تقارير متخصصة ونشرات دورية فنية في هذا المجال. وأشار بصفة خاصة الى سبل وآفاق التعاون الاحصائي بين الاكوا وبين كل من المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية في بغداد والمعهد العربي للتخطيط في الكويت وادارات الاحصاء في كل من جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها من المنظمات الاقليمية والدولية.

١٣٠- أعرب مندوب البحرين عن رغبته في ان تقوم الاكوا باعداد تصاميم احصائية نموذجية تستلهم التصاميم المعمول بها في سائر منظومات الامم المتحدة، مع مراعاة تكييفها حسب ظروف وخصائص المنطقة. ودعا الاكوا ايضا عند الاضطلاع بمهمة

اعداد أدلة للبحوث والمسوح الاحصائية ان تغطي جميع مراحل تنفيذ المسوحات الاحصائية. كما دعا الى زيادة الاعتمادات الخاصة بالعمل الاحصائي، في مجال المساعدات الفنية نظرا لاهمية الاحصائيات في عملية التخطيط الانمائي.

١٣١- وأشار مندوب العراق الى أهمية البيانات والمؤشرات الاحصائية لكونها تشكل القاعدة الاساسية في اعداد خطط التنمية القطرية. وحث الاكوا على ان تسعى الى تكوين كادر احصائي رفيع المستوى في الاجهزة الاحصائية القطرية قادر على تعزيز القدرات الاحصائية المتوافرة فعلا لدى تلك الاجهزة، لا عن طريق الدورات التدريبية فحسب، بل من خلال تقديم المعونة الفنية والاستشارية للاجهزة الاحصائية للدول الاعضاء عن طريق تواجد الخبراء في تلك الاجهزة لفترات زمنية محددة أثناء تنفيذ بعض المسوحات والتعدادات. ودعا الى توحيد جهود المنظمات العربية في مجال اصدار النشرات الاحصائية بغية تفادي بعثرة الطاقات والموارد المتاحة. ولاحظ في هذا السياق ان معظم النواتج النهائية لهذا البرنامج تتمثل بنشرات فنية. كما شدد على أهمية تضافر الجهود في مجال اقامة شبكة للمعلومات للبيانات الاحصائية، لا سيما وان عددا من المنظات العربية تدرس مثل هذه الشبكة العربية. ودعا الاكوا كذلك الى ايلاء مزيد من الاهتمام لموضوع الحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية اذ ان الكثير من دول المنطقة تفتقر الى الخبرة في كيفية جمع مثل هذه البيانات واستخدامها.

١٣٢- وطالب مندوب مصر باجراء عملية تحويل عما استهدفه البرنامج من مساعدة الدول الاعضاء في مجال البيانات الاساسية اللازمة لتخطيط اقتصادياتها القومية الى تقديم العون في مجال تنمية القدرات الوطنية في المجال الاحصائي.

١٣٣- وأعرب مندوب منظمة التحرير الفلسطينية عن شكره للاكوا على المساعدات الفنية التي تقدمها شعبة الاحصاء بالامانة الى المكتب الاحصائي الفلسطيني. كما أعرب

عن أمله في ان تتضمن النشرات الفنية التي تصدرها الاكوا بيانات خاصة بالشعب الفلسطيني في الارض المحتلة.

١٣٤- ونوه مندوب مصر بجهود منظمة المؤتمر الاسلامي في مجالات البحوث الاجتماعية والاقتصادية عامة والمتمثلة بنشاطات مركزها في انقره. وتساءل عن مدى التنسيق بين الاكوا وبين المنظمة المذكورة.

١٣٥- وفي معرض الرد على ملاحظات المندوبين قال رئيس شعبة الاحصاء ان الاكوا تعتمد بالفعل استخدام التصانيف الدولية في أعمالها مع تكييفها لتلائم ظروف واحتياجات الدول الاعضاء. وأشار الى الجهود المبذولة لاعداد أدلة فنية لمساعدة الدول في عمليات المسوح والى الدورات التدريبية الثلاث التي عقدتها الاكوا، بالتعاون مع معهد التدريب والبحوث الاحصائية في بغداد في مجال مسوح الاسر في كل من دمشق وعمان والقاهرة. وأعرب عن استعداد الامانة التنفيذية لبذل المزيد من الجهد في هذا المجال في حال توفر موارد مالية اضافية. وثنى ممثل الاكوا على الآراء القائلة بالحاجة الى دعم الكوادر الاحصائية في الدول العربية بشرط توافر الموارد اللازمة لا سيما وان هذه الكوادر تعاني من التسرب بعد استكمال اعدادها اذ تجتذبها مناطق اخرى. وأكد ان نشرة الحسابات القومية التي تصدرها الامانة التنفيذية تعد، من حيث المحتوى، من اغنى المراجع في هذا المجال، وانها لا تتعارض مع ما تقوم به المنظمات الاخرى بوصفها اكثر شمولية من النشرات التي تصدرها سائر المنظمات، وقال أيضا ان ادخال الحسابات القومية بالاسعار الثابتة خطوة اساسية يحتاج اليها العاملون في مجالات التنمية. وأوضح ان الاكوا على اتصال مع مركز منظمة المؤتمر الاسلامي القائم في انقره عن طريق المشاركة المتبادلة في الاجتماعات التي يعقدها

الطرفان، وان كانت محدودية الموارد المتاحة قد لا تؤدى الى الاضطلاع بنشاطات مشتركة مباشرة. كما وعد بأن تشمل المنشورات الصادرة عن الشعبة احصاءات وبيانات تتعلق بالشعب الفلسطيني ولا سيما في الارض العربية المحتلة.

ن - النقل والاتصالات

١٣٦- ثم استعرض القائم بعمل شعبة النقل والاتصالات برنامج الشعبة مشيرا الى أنه قد صمم ليغطي القضايا والاحتياجات الاساسية للمنطقة وموضحا مراعاة الاستمرارية ما بين نشاطات فترة السنتين الحالية وفترة السنتين المقبلة في رسم البرنامج المستعرض، وان كان البرنامج الجديد قد ادخلت عليه عناصر جديدة من شأنها ان تساير، على نحو افضل، ما يستجد من احتياجات للدول الاعضاء في هذا المجال. كما استعرض بايجاز العناصر البرنامجية الستة المتضمنة في هذا البرنامج.

١٣٧- طالب مندوب مصر بايلاء المزيد من الاهتمام للخطوة المشتركة التي اتخذتها كل من المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية بشأن افتتاح طريق العقبة - نويبع الذى يصل البلدين معا لاول مرة بالطريق البرى. وأعرب عن رغبته في ان تقوم الاكوا بتقييم هذه التجربة وآثارها المتوقعة على المنطقة وامكانات زيادة قدرات هذا المرفق كي يكون دعامة اتصال قوية بين جميع بلدانها. وطالب بتضمين العنصر البرنامجي ٢/١ أو غيره هذا الموضوع.

١٣٨- ولاحظ ممثل قطر أن برنامج الاكوا يركز على النقل البحرى وتوفير التدريب في هذا المجال. وقال ان الكثير من بلدان الاكوا انشأت موانىء كبيرة كلفتها مبالغ باهظة الا انها لم تستفد من هذه الموانىء بالصورة المثلى خصوصا بعد تطور النقل البحرى بالحاويات. ودعا الامانة التنفيذية الى طرح الحلول فيما يتعلق باستخدام تلك الموانىء. وفيما يتعلق بالتدريب أضاف ان ذلك يستوجب تنسيق الجهود مع المنظمات المعنية في المنطقة، مثل الاكاديمية العربية للنقل البحرى في الشارقة.

١٣٩- وثنى مندوب الاردن على ما سبقه اليه مندوب مصر مؤكدا على ضرورة تعميق وتوسيع التعاون بين البلدين في مجال النقل البرى وقال ان قيام الاكوا بدراسة التجربة المصرية - الاردنية من شأنه ابراز مثل هذه التجارب الرائدة وتقييمها ودورها في تعزيز التعاون في هذا المجال.

١٤٠- وأبدى مندوب العراق عدة ملاحظات تتعلق بضرورة اعطاء الاولوية لقطاع النقل والمواصلات ضمن برنامج عمل الاكوا نظرا لاهميته الاستراتيجية في المنطقة وطالب بالاسراع في تنفيذ الشق الثاني من العنصر البرنامجي ١/١ المعني بتطوير الاساطيل البحرية التجارية الوطنية والمتعددة الجنسيات. وفيما يتعلق بتأجيل النشاط المتعلق بالنقل المتعدد الوسائط ونقل التكنولوجيا الحديثة قال ان من المهم أن تضطلع الامانة التنفيذية بهذا النشاط على الرغم من وجود شواغر في ملاكها. وحث الدول الاعضاء على المساهمة في عقد النقل والمواصلات ابتداء من العام الحالي أو في أوائل عام ١٩٨٦ عن طريق رسم برنامج عمل وطني خاص بالعقد والاسراع بتنفيذه، اذ ان ذلك كفيل بأن يحقق مردودا اقتصاديا لدول المنطقة. كما أكد ان المرحلة الاولى من المشروع ينبغي ان تنفذ على مستوى منطقة الاكوا وذلك ضمن اطار مشروع متكامل يدرس امكانية ربط هذه المنطقة بمناطق اخرى. واستفسر في هذا السياق عن كيفية التنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء (اسكاب) وعن موعد الشروع بتنفيذه.

١٤١- ولفت مندوب المملكة العربية السعودية النظر الى الجهود التي بذلها بلده في مجال تطوير النقل والمواصلات. ونبه الى اهمية قيام الاكوا بمعالجة مشكلة دخول الحاويات الى البلدان المختلفة وما قد يترتب عليه من مشاكل منها التهريب مثلا.

١٤٢- وفي معرض رده على ملاحظات الوفود أكد ممثل الامانة التنفيذية ان الامانة تعكف على دراسة ابعاد وتطوير تجربة مصر والاردن بوصفها نموذجا للتعاون الاقليمي في هذا المجال. وأشار الى اهتمام الشعبة بمجالات التدريب التي ترد ضمنا في سياق عناصر برنامجها المختلفة وان لم يدرج تحت عنصر برنامجي بعينه. وأكد ان الاكوا على تواصل مستمر مع الاكاديمية العربية للنقل البحرى في الشارقة. ثم أشار الى ان الموارد المحدودة المتاحة للامانة لا تتيح لها حاليا توسيع نطاق برنامج شعبة النقل والاتصالات الذى شمل كل القطاعات ما عدا النقل البجوى. وبصدد المشاكل المرتبطة بالنقل بالحاويات، ذكر ممثل الاكوا بأنه يمكن معالجتها ضمن العنصر البرنامجي ٠٣/١.

س - الشركات عبر الوطنية

١٤٣- استعرض القائم بعمل شعبة التخطيط الانمائي العناصر الخمسة التي يضمها برنامج الشركات عبر الوطنية التي تشمل خمسة نشاطات: فبالنسبة لمسودة مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية، بدأت الوحدة بنشر المعلومات وبتقييم المدونة وجدواها بالنسبة لبلدان المنطقة. وتشمل دراسات الوحدة تقييم آثار تواجد المصارف عبر الوطنية على قطاع المصارف في البلدان التي تعمل بها. وأشار ممثل الاكوا الى الاجتماع المنعقد حاليا في هذا الشأن في نيويورك لدراسة جدوى القيام بمشروع مشترك في المصارف عبر الوطنية والبلدان النامية، وذلك بمشاركة اللجان الاستشارية، الاقليمية الخمس للامم المتحدة؛ ومن بين الدراسات المقترحة ايضا دراسات عن مدى مشاركة الشركات عبر الوطنية في تنفيذ المشاريع الواردة في خطة التنمية في بعض بلدان المنطقة؛ اضافة الى دراسة عن تجانس القوانين المرعية التي تنظم الاستثمار الاجنبي في بلدان المنطقة مع مسودة مدونة السلوك المقترحة من الامم المتحدة، وهذا الى جانب قيام الوحدة بجمع المعلومات والتشاور مع الجهات المختصة في بلدان المنطقة لتحديد احتياجاتها في مجال المساعدة الفنية.

١٤٤- طالب مندوب العراق بأن يضطلع البرنامج بصياغة مبادىء عامة موحدة للاسترشاد بها عند ابرام الاتفاقات مع الشركات عبر الوطنية بغية تقليل تأثيرات النشاطات السلبية لهذه الشركات على جهود التنمية في بلدان الاكوا. كما اقترح اعداد دراسة مفصلة عن الآثار السلبية لمشاريع "تسليم المفتاح" وعن الخيارات والسبل الاخرى الملائمة لاعتماد التكنولوجيا. وبالاشارة الى البرنامج الفرعي الثالث أعرب عن رغبته في أن يتولى البرنامج وضع دليل للشركات عبر الوطنية من خلال قاعدة المعلومات.

١٤٥- وأشار مندوب المملكة العربية السعودية الى ان قضية تشجيع الشركات الوطنية والمشروعات المشتركة لم ترد في هذا البرنامج. وأضاف ان هذه الشركات تنمو نموا سريعا مع سياسة النمو السريع لبلدان المنطقة. كما دعا الى الاستفادة من كفاءة هذه الشركات.

١٤٦- قال ممثل الامانة التنفيذية ان مدونة قواعد السلوك ستناقش خلال الاجتماع المزمع عقده لبلدان المنطقة عام ١٩٨٦ كصيغة موحدة يصار الى اتباعها عند اتمامها من قبل الامم المتحدة في الاتفاقات مع الشركات عبر الوطنية. وأضاف ان هذا الاجتماع سيسعى الى اعتماد مواقف موحدة تعتمدها بلدان الاكوا وذلك لادراجها في المسودة في حال استمرار المفاوضات في هذا الشأن خلال ١٩٨٦. وذكر أن اعداد دراسة مفصلة عن مشاريع تسليم المفتاح سوف تؤخذ بعين الاعتبار. وبشأن بث المعلومات لدول الاكوا حول الشركات عبر الوطنية، أوضح ممثل الاكوا بأنها تسعى بالتنسيق مع المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في نيويورك لتوفير المعلومات اللازمة لبلدان الاكوا. وأوضح ايضا ان البرنامج لا يدخل ضمن اختصاصه تشجيع المشروعات المشتركة.

ع - التعاون التقني

١٤٧- قدم ممثل الامانة التنفيذية عرضا للبرنامج المتعلق بنشاطات التعاون التقني، واشار الى الطبيعة العملية والميدانية لهذه النشاطات موضحا انها تلبي

الاهتمام الذى انعكس في ملاحظات الوفود. وقال انها تتألف من عنصرين ، يتعلق اولهما بالاستشارات الاقليمية والثاني بتنفيذ المشروعات العملية والتطبيقية والميدانية . وقال انه بالنسبة للاستشارات الاقليمية ، من المعروف ان لدى الاكوا مجموعة من الخبراء او المستشارين الاقليميين بالتعاون مع المنظمات المتخصصة يقومون بناء على طلب من الدول الاعضاء بالمساعدة في معالجة مشاكل محددة وفي وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما يقدمون المشورة و يشاركون في البرامج التعليمية والتدريبية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية والمنظمات الاقليمية والعربية . واوضح ان نجاح هذا النشاط يعتمد الى حد كبير على مدى رغبة الدول الاعضاء في الاستفادة من تلك الخدمات من خلال التقدم بالطلبات الى الامانة التنفيذية للاكوا توضح الاستشارات المطلوبة والتواريخ الملائمة لزيارات المستشارين . وقال ان الامانة تسعى للتعرف من الدول الاعضاء على الاحتياجات ذات الاولوية وذلك في ضوء العدد المحدود من مستشاريها الفنيين. واضاف انه بالنسبة لعام ١٩٨٥ تعتزم الامانة التنفيذية استخدام الاموال المخصصة لهذا الغرض من الميزانية العادية للامم المتحدة في تقديم استشارات اقليمية في ثمانية مجالات منها خمسة مقررة ، هي : التخطيط الانمائي، وتحديد وصياغة وتقييم المشروعات الصناعية وتنمية الموارد البشرية ، والحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية وتصميم وتنفيذ مسوح الاسر، والنقل والمواصلات اضافة الى ثلاثة مجالات سوف تقرر بالتشاور مع الدول الاعضاء. واوضح ان اليونيدو سوف تقوم بتمويل وظيفة مستشار اقليمي اضافي متخصص في الهندسة الميكانيكية ،كما سيقوم صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية بتمويل وظيفة مستشار اقليمي في التحليل السكاني، ووظيفة مستشار اقليمي في الاحصاءات السكانية ، وان برنامج الامم المتحدة الانمائي سوف يقوم بتمويل ثلاث او اربع وظائف استشارية ضمن اطار مشروع خدمات مسوح الاسر في المنطقة. وبالنسبة للعنصر الثاني من نشاطات التعاون التقني وهو تنفيذ المشروعات العملية والميدانية اوضح انه سيتم تمويله من خارج الميزانية، واضاف ان بعض هذه المشروعات سيمول من صندوق الامم المتحدة للدراسات السكانية وانه ستعقد دورة تدريبية في مجال استعمال حزم البرامج الجاهزة

في التحليل الديموغرافي، وان هناك مشروعات اخرى ستمول من صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي الذى سيمول عدة مشاريع في مجالات مسوح الاسر، وتطوير المعلومات وصناعة الالكترونيات الصغرية، وتطوير الابنية القليلة التكاليف ذات الكفاءة العالية في استخدام الطاقة، والطاقة الجديدة والمتجددة، وتنمية وتبادل المعلومات حول النقل البحرى. وأكد ان الاكوا سوف تتابع مساهمتها في تنفيذ مشروع تطوير الخدمات الاحصائية في اليمن . وأوضح ايضا ان الجهات الممولة تبادر باخذ رأى الدول الاعضاء في المشاريع المطروحة قبل الموافقة على تمويلها. ان مساهمة الدول الاعضاء الفنية في تمويل بعض المشروعات من شأنها ان تشجع الجهات الممولة الاخرى على تمويل مزيد من المشروعات الاقليمية والوطنية.

١٤٨- ونبه مندوب مصر على تركيز التوسع على مجال العملية الانتاجية ضمن المجالات التي تعطيها الاستشارات والتي تتعلق بالمعلومات الاساسية والبيانات والمسوحات .

١٤٩- وشكر مندوب اليمن الاكوا على ما قدمته لبلده في مجال الاستشارات الفنية في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء عن طريق الميزانية العامة او خارج هذه الميزانية .

١٥٠- وطالب مندوب العراق بزيادة البرامج الفرعية والعناصر البرنامجية لأنشطة التعاون التقني بين بلدان المنطقة، حيث ان هذا يشكل جانبا اساسيا في تحقيق التعاون الاقتصادى، كما انه وسيلة هامة لتحقيق الاعتماد الجماعي لمنطقة الاكوا على النفس ولتأكيد استقلالها. واشار الى المجالات التي يجب اعطاؤها اهتماما خاصا، ومنها قضايا التدريب والتأهيل بما يؤدى الى تصعيد الخبرة الفنية والمهارات . وطالب بدراسة تستهدف وضع مبادىء عامة لشروط توظيف الخبراء في بلدان الاكوا، كما

طالب بعقد اجتماعات دورية لرؤساء وكالات التعاون التقني الوطنية في المنطقة، مشيرا الى ضرورة التنسيق بين برامج التعاون التقني للاكوا والبرامج التي تم تبنيها في برنامج عمل بوينس ايرس. ولاحظ ان العناصر البرنامجية في مجال تنسيق الخدمات الاستشارية جاءت دون تسمية وتحديد لتلك المجالات الاستشارية. واستفسر عن العلاقة بين الخدمات الاستشارية الواردة في العنصر البرنامجي الاول وتلك الواردة في الانشطة التي سبقت مناقشتها .

١٥١- وطالب مندوب قطر بزيادة ايضاح نوعية انشطة ادارة التعاون التقني حتى تتضح كيفية التنسيق فيما بينها وبين الدوائر الاخرى في الاكوا عند تنفيذ البرامج. وطالب بتحديد اسماء الدول المستفيدة من الانشطة والمشاريع التي تباشرها هذه الادارة وغيرها. وأضاف ان جميع الدول الاعضاء يجب ان تستفيد ولو بمشروع واحد، وذلك لخلق الترابط الاوثق بين الامانة والاعضاء دون استثناء.

١٥٢- وثنى مندوب مصر على ما ابداه اعضاء الوفود حول الحاجة الى مزيد من المعلومات حول المشاريع المزمع اجراؤها والمراحل التي قطعتها مع الجهات المنفذة وعن اسماء البلدان المختارة لتنفيذ هذه المشروعات. ولاحظ ان اغلبية تلك المشاريع سوف يجرى تمويلها من هيئات اخرى غير الاكوا حيث يوجد ٢٤ مشروعا تنفذها تلك الهيئات.

١٥٣- وذكر مندوب اليمن ان بلده من البلدان التي استفادت من انشطة التعاون التقني ونوه باستجابة الامانة التنفيذية للاكوا للطلبات المقدمة من الدول الاعضاء.

١٥٤- واشار ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي الى انه فيما يتعلق بالمشاريع المنتظر تمويلها من البرنامج فان معظمها قيد الدراسة وبعضها الاخر قد وصل الى مرحلة الموافقة المبدئية. ونبه الى ان بعض هذه المشاريع قد لا تحظى بالموافقة لسبب او لاخر .

١٥٥- وعقب ممثل الاكوا قائلا بان التمويل الظاهر في الوثيقة يشير فقط الى تمويل ادارة المشاريع وليس الى تمويل المشاريع نفسها. واشار الى ان مشروع مسوح الاسر قد ساهم في وضع برنامج لمسوح الاسر في قطر يتضمن مسوحا اجتماعية للشباب والمرأة .. وغير ذلك. واضاف ان ذكر الدول المستفيدة من بعض المشروعات سوف يظهر في وثيقة سير الاعمال، كما ان مسألة عقد اجتماع بين رؤساء اجهزة التعاون الفني لدول الاكوا سوف يؤخذ بعين الاعتبار. واوضح ان التدريب يحتاج الى توافر التمويل اللازم له ، واعرب عن امله في ان تساهم بعض الدول الاعضاء في هذا المجال، وأكد على ان التدريب هو جزء من المشاريع التي جرى تنفيذها ، ومنها مشروع مسوح الاسر في المنطقة ومشروع الاحصاء في اليمن . وبخصوص الاستشارات الفنية اوضح ان الاكوا تقوم باصدار نشرة توزع على الدول الاعضاء وتحتوى على السير الذاتية واوصاف الاعمال لمستشارى الامم المتحدة في الاكوا والخدمات التي يمكن ان يقدموها.

١٥٦- ورحب نائب الامين التنفيذي بعقد اجتماع لرؤساء الادارات التقنية الا انه اشار الى ضعف مشاركة الدول الاعضاء في الندوات او الاجتماعات التي تعقدها الاكواء وان عددا اخر من الدول الاعضاء لا يرسل احيانا مندوبين للمشاركة في مثل هذه الاجتماعات. ودعا الاعضاء لمزيد من التعاون المثمر لايجاد تصورات واقعية من شأنها اغناء التعاون التقني بين دول الاكوا.

٤- مناقشة البنود الواردة على جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للاكوا (البند ٨)

أ - تقرير الامين التنفيذي عن نشاطات اللجنة (البند السابع في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة): (أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل (E/ECWA/XII/5 و E/ECWA/XII/5/Add.1/Part I و E/ECWA/XII/5/Add.1/Part II و E/ECWA/XII/5/Add.2 الى E/ECWA/XII/5/Add.11)

١٥٧- استعرض مسؤول تخطيط وتنسيق البرامج بالاكوا ما تم انجازه في برنامج

عمل ١٩٨٤-١٩٨٥ قائلا ان ما تم انجازه يعطي الصورة كاملة بالنسبة لكل عنصر برنامجي. ولفت الانتباه الى التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الخاص بتعزيز انشطة التعاون والتنسيق فيما بين مشروعات الموارد المائية وموارد البحار في منطقة الاكوا مؤكدا على منهجية الدراسة وفي انها ناتج نهائي . واشار الى الدراسة الخاصة بالقضايا الراهنة في غربي آسيا، ثم عرض للدراسة الثالثة وهي ناتج نهائي كامل للبرنامج المقدم لصالح البلدين الاقل نموا في منطقة الاكوا، اما الوثيقتان الاخريان فهما عرض سريع لما تم انجازه لعامي ١٩٨٤-١٩٨٥.

١٥٨- أبدى مندوب العراق ملاحظة على الوثيقة E/ECWA/XII/5/Add.1/Part 1 قائلا ان المتوخى في الوثيقة الاطلاع على ما تم انجازه لعام ١٩٨٤ وضمن سياق الستة عشرة قطاعا المختلفة، وانه من المفترض ابراز حجم الانجازات التي تمت، وبيان الاسباب التي حالت دون التنفيذ او ادت الى التأجيل.

١٥٩- وتمنى مندوب قطر ان تقوم الاكوا بتوضيح الاسباب والمعوقات التي حالت دون تنفيذ البرامج المخصصة ، وان تأخذ الاكوا بملاحظات البلدان الاعضاء في الاعتبار عند تنفيذ الجزء الثاني لعام ١٩٨٥ حتى يمكن الابتعاد عن الانفاق غير المطلوب وتوفير الجهد المطلوب لعامي ١٩٨٦-١٩٨٧.

١٦٠- واعرب مندوب المملكة العربية السعودية عن رغبته في ادراج ما يرد ادناه ضمن تقرير اللجنة: بعد دراسة وثيقة برنامج العمل والاولويات المقدمة للجنة الفنية وتمشيا مع قرارات اللجنة السابقة، فان اللجنة توصي بأن يحتوى تقرير برنامج العمل على ما يلي: (أ) دراسة واقعية لما هو قائم في بلدان المنطقة فيما يختص بكل قطاع بحيث يعكس التقرير ما هو قائم فعلا، وتطوره وأوجه الايجابيات والسلبيات فيه؛ (ب) التنسيق مع المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية حتى يتم منع الازدواجية

وتنظيم العمل المشترك؛ (ج) تحديد المبالغ المخصصة لكل قسم بدلا من ذكر النسب المئوية؛ (د) توزيع النشرات الفنية مع الوثائق الخاصة بكل قطاع عند مناقشة ذلك القطاع أو مناقشته لدراسة محتوياتها. وطالب أيضا بأن تتضمن كل وثيقة أسماء المشاريع المنفذة وعدد خبرائها والمبالغ المرصودة لها، رقما وليس نسبة مئوية، مع ايضاح المشاكل التي تواجهها المشاريع والحلول المقترحة.

١٦١- وايد رئيس اللجنة الفنية ما اقترحه مندوبو كل من العراق وقطر والمملكة العربية السعودية.

١٦٢- ولاحظ مندوب العراق ان ما ورد في وثائق الامم المتحدة خلال الدورة (٣٩) فيما يتعلق بمسألة تنفيذ برامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان عدد برامج الاكوا خلال عامي ١٩٨٢-١٩٨٣ والتي رصدت المبالغ اللازمة لتنفيذها من الميزانية الاعتيادية للامم المتحدة بلغ ١١٧ عنصرا ، ولكن لم ينفذ منها سوى ٤٠ عنصرا فقط وخلص الى ان اداء الاكوا منخفضا اذا ما قورن بأداء اللجان الاقليمية الاخرى في افريقيا او آسيا او امريكا اللاتينية . وقال ان وفد العراق يود معرفة عدد برامج اللجنة لعام ١٩٨٤ والمتغير منها وتقييم تطور اداء الاكوا في مجال تنفيذ برامجها.

١٦٣- وتناول مسؤول تخطيط وتنسيق البرامج بالاكوا بعض الملاحظات التي طرحت ، واكد ان الامانة التنفيذية تشاطر الاعضاء فيما ابدوه من ملاحظات واراء وان الحاجة ماسة لمزيد من التوضيح حتى يتم التفاعل بين الامانة التنفيذية والدول الاعضاء بغية تحقيق مستوى الأداء المطلوب، كما أيد ما ذهب اليه وفد العراق فيما يتعلق بتقييم ما تم انجازه في فترة عام ١٩٨٤، وأكد ان ذلك سوف يؤخذ بعين الاعتبار في السنوات القادمة. وعن الملاحظات المتعلقة بصياغة البرنامج وطريقة تقديمه بصورة أكثر سهولة وتحديدا أكد مشاطرة السكرتارية هذا الرأى وقال ان هذه هي الطريقة المعتمدة لتقديمها الى اللجان في الامم المتحدة وان الامانة التنفيذية سوف

تعمل في المستقبل على تقديم المزيد من الايضاحات ، ولكن ذلك وان كان من شأنه ان يزيد من التفاعل ، فانه ليس بالحل الكافي ، ومن ثم كان لا بد من ايجاد آلية مناسبة لضمان المشاركة المركزة والفعالة من قبل الوفود وتتمثل في الاجتماعات الفنية الحكومية المزمع عقدها في العام المقبل والغرض منها ليس "اجتماعا فنيا" وانما هو "اجتماع برنامجي". وقال ان ذلك يتيح الفرصة لاعادة صياغة البرامج وتصحيح مسارها . واستطرد قائلا ان البرنامج القادم سوف يكون مدعوما برأى فني من خبراء حكوميين يوضع امام الاعضاء بالتفصيل ، ويستطيع ان يقدم الرأى المناسب بدقة. اما عن الملاحظات والتوجهات العديدة وما سيتم بالنسبة للبرنامج ، فان الاكوا ستأخذ هذه الملاحظات في الاعتبار والتركيز على قطاع معين وسوف يضمنها البرنامج عند اعادة الصياغة ضمن الموازنة المقبلة. اما ملاحظات الوفود عن المنشورات فان تسمية الناتج النهائي بمنشورات جاء استجابة لطلب الامم المتحدة لكي ترصد لها المبالغ اللازمة. واكد ان النشرة ليست هدفا بحد ذاتها ولكنها من حيث محتوياتها عبارة عن الجهود والدراسات والاوراق والتقارير التي قدمت الى اجتماع فني مثلا ومن المفيد ان تنشر لغرض التصميم .

١٦٤- ولفت مندوب مصر نظر الاكوا الى ان تأخذ في الاعتبار التعديلات التي جرى ابداؤها في الجلسات وان تدرجها في برنامج الفترة المقبلة.

١٦٥- واستفسر مندوب مصر عن السبب في عدم شمول مصر ضمن ما جاء في الوثيقة E/ECWA/XII/5/Add.2 وابدى ملاحظة حول الوثيقة E/ECWA/XII/5/Add.3 وهي المتعلقة بضرورة الاسراع بعملية التكامل والتعاون الاقتصادى في المنطقة بسبب المتغيرات في العالم، ومن اهم عناصرها انتقال الموارد المالية ، وتحرير التجارة وتوسيع نطاقها ، وانتقال العمالة.

١٦٦- وأوضح مندوب المملكة العربية السعودية ان تدفق رؤوس الاموال بين الدول لا يخضع فقط لظروف الوضع السياسي، وانما هناك تنظيمات مالية وادارية تساهم في ذلك وقد لا تناسب المستثمر . اما عن المنشورات فطالب ان تكون وثائق عرض المواضيع مختلفة عن الدراسات الفنية ، وطالب بان يتضمن برنامج العمل والاولويات ما تم تحقيقه وما لم يتم.

١٦٧- وأكد مندوب العراق ان المشاريع العربية المشتركة تشكل اسلوبا واقعيا وعمليا لبلوغ الاهداف التكاملية التي تسعى اليها البلدان العربية ، وقال ان هذه المشروعات تؤدى دورا اساسيا في احداث تطوير اساسي في الاقتصاديات العربية وتجسيد الارتباط العضوى الاقتصادى فيما بينها. واكد على ضرورة الالتزام بما جاء في ميثاق العمل الاقتصادى القومي والداعي الى تجسيد العمل الاقتصادى العربي المشترك بعيدا عن الخلافات العربية . وطالب بان تشخص الدراسة اسلوب مساهمة القطاع الخاص العربي في المشاريع العربية المشتركة .

١٦٨- واتفق رئيس اللجنة مع ما طرح حول المشاريع العربية المشتركة وقال ان مسألة الدراسة مهمة وانه من المناسب ايصال هذه التوصيات بشكل او آخر الى الحكومات في المنطقة.

١٦٩- واستفسر مندوب العراق عن المطلوب من الدول الاعضاء تجاه الدراسات وهل هي لمجرد الاطلاع او لاتخاذ قرار محدد بشأنها؟ واشار الى وجود ابحاث ذات طابع اكاديمي تهدف الى استكشاف حقائق والى بحوث اخرى تنهى بمشروع قرار او اجزاء محدودة ووصف الاستنتاجات الواردة في الوثائق بانها ذات طابع عمومي.

١٧٠- وقال مسؤول تخطيط وتنسيق البرامج ان النواتج النهائية كانت في السابق عبارة عن "تقرير الى اللجنة " واثيرت تساؤلات حول جدوى رفع تقرير الى اللجنة ، فالتقرير يجب ان يخرج بتوصيات معينة ومقترحات محددة ، ولكن التقارير لم تكن تفي بالغرض ، ومن هنا تم اعتماد نهج الدراسات او النشرات كناتج نهائي فان وجدت على مستوى الجدوى وتوصلت الى اقتراحات ملموسة، فانها تطرح للنقاش وتقدم كتقرير الى اللجنة.

١٧١- وأشار مندوب قطر الى الوثيقة E/ECWA/XII/5/Add.2 فقال ان الدول النفطية كانت اكثر الدول تأثرا بالركود الاقتصادى الذى عرضت له الوثيقة والذى اثر سلبيا على الطلب العالمي على النفط وكذلك الحال بالنسبة لبقية الدول النامية التي تدهورت صادراتها وشهدت وارداتها ارتفاعا مطردا . واضاف ان هذا الوضع قد شكل عبئا اضافيا على موازين مدفوعاتها . واشار الى انه على الرغم من المبادىء والغايات الموضحة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث والتي ترمي الى تعزيز مشاركة البلدان النامية بصورة منصفة في التجارة الدولية الا ان هذه الجهود لم تسفر عن تقدم يذكر . وقال أن البيانات تشير الى انخفاض صادرات دول الاكوا بنسبة ١٢٫٦ في المائة عام ١٩٨١ وبنسبة ١٤٫٥ في المائة لعام ١٩٨٢ . واضاف ان التقديرات تشير الى ان نسبة الانخفاض في الصادرات خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ سوف تصل الى ١٦ في المائة . وقال ان هذا يتم على الرغم من ان دول المنطقة تولى هذا الامر اهتماما كبيرا حيث عملت على انشاء صناعات للتصدير اصابها الركود بسبب الاوضاع الاقتصادية الدولية . ودعا الاكوا الى الاهتمام بالتبادل التجارى بين الدول الاعضاء وان يتوافر جدول احصائي يوضح حجم هذا التبادل وتطوره . واشار الى تجربة دول مجلس التعاون في هذا الشأن حيث تم تحرير التجارة فيما بينها وذلك برفع القيود الجمركية امام المنتجات ذات المنشأ الوطني ، بالاضافة الى تقريب الفوارق بين الرسوم

الرسوم الجمركية التي تفرضها على السلع الاجنبية وصولا الى توحيدها وانشاء نظام جمركي موحد . واشار بصفة خاصة الى ان حجم التبادل التجارى بين قطر ودول الاكوا لم يتأثر بالعوامل الاقتصادية الراهنة ، بل انه في ازدياد مستمر .

١٧٢- وذكر مندوب مصر باستفسار سبق ان تقدم به وفده حول اسباب عدم ورود بيانات احصائية عن مصر في مجال التبادل التجارى . وكذلك عن الاستفسار الذى تقدم به حول مدى التعاون والتنسيق بين شعبة النقل في الاكوا والهيئة الدولية المشرفة على انشاء الطريق الدولي الذى يربط القاهرة بالجابيرون (بوتسوانا) عبر شرق افريقيا وهي الهيئة التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا.

١٧٣- كما أوضح المسؤول عن برنامج التجارة الخارجية في الاكوا ان دراسة اوضاع مصر تتطلب جهازا ضخما، واشار الى انه حين دخلت مصر كعضو في الاكوا لم يحدث اى زيادة في الموارد المخصصة لتلك الدراسات . ووعد بأنه ابتداء من العام القادم سوف تقوم الامانة باعداد بيانات احصائية عن مصر وان المسح الاقتصادى والاجتماعي الذى تم الانتهاء منه هذا العام سيشمل احصائيات جديدة لعام ١٩٨٣ ومعظم عام ١٩٨٤.

١٧٤- وانتقلت اللجنة الى النظر في الوثيقة رقم E/ECWA/XII/5/Add.4 حول برنامج العمل الجديد الكبير للشمانينات لصالح اقل البلدان نموا، وأشار ممثل الأمانة التنفيذية الى الاجتماعات المقرر انعقادها على الصعيد العالمي حول هذا الموضوع والى اهمية اجراء مشاورات بين الدول الاعضاء بشأنه . وتحدث عن جهود الامانة التنفيذية لتنفيذ البرنامج في كل من اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية.

١٧٥- وأشار ممثل الامانة التنفيذية الى الصعوبات التي تواجه البلدين المعنيين في مجال التنمية بسبب شحة الموارد المتاحة أولتعرضهما لكوارث طبيعية،

مثل كارثتي الزلازل والسيول في جمهوريتي اليمن، وأضاف ان الدعم الذى تطلبه لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير جاء أقل من الاحتياجات عموما، فلم تقدم مساعدات كافية لاصلاح الهياكل الأساسية في كلا البلدين رغم ان المساعدات المقدمة لاعادة اعمار المناطق المتضررة من الزلازل والتي جاء معظمها من دول مجلس التعاون ، غطت قسما كبيرا من احتياجات ترميم المساكن.

١٧٦- واكد مندوب الجمهورية العربية اليمنية حاجة بلده الى معونات لدعم اعمال الاصلاح والتعمير، وقال ان اليمن لم يستطع التغلب حتى الآن على آثار الدمار بعد كارثة الزلازل، وان هذا يتطلب موارد تصل الى ٧٥٠ مليون دولار. واعرب عن تقديره بلده من ناحية اخرى لما تلقاه من معونات مختلفة من بلدان شقيقة وصديقة .

١٧٧- وأعرب مندوب اليمن الديمقراطية عن تقديره لجهود الاكوا في متابعة تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير لصالح البلدان الاقل نموا وقال أنه بالرغم من احراز بلده بعض التقدم في المجال التنموى اعتمادا على الموارد الذاتية والعون الذى قدمته البلدان الشقيقة والصديقة الا ان شطرى اليمن لا يزالان يواجهان عددا من المشاكل الانمائية في مجالات الخدمات الاجتماعية والانتاج الغذائي وعجز ميزان المدفوعات اضافة الى الكوارث الطبيعية الامر الذى يؤكد حاجتهما في الحصول على المزيد من المساعدات والقروض الميسرة من مختلف البلدان المانحة.

١٧٨- وقال مندوب العراق ان الغرض من اعداد الدراسة هو تلبية النداء الوارد في قرار الجمعية العامة الخاص بالدول النامية. لذلك فان الوثيقة مطالبة بتغطية ما قدمته دول الاكوا الى عموم الدول الأقل نموا وليس فقط داخل منطقتنا، ومن ثم فلا بد في المستقبل ان نشير بشكل متوازن الى ما تقدمه الاكوا الى الدول الاقل نموا بشكل عام.

١٧٩- وأشار مندوب قطر الى الوثيقة E/ECWA/XII/5/Add.7 (عن ندوة طرائق جمع الاحصاءات الزراعية) فقال ان بلده قام بتنفيذ بعض توصيات ندوة بغداد (١-٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤) وخاصة في المجال الزراعي برغم صغر القطاع الزراعي. وطالب الدول العربية بالعمل على تنفيذ التوصيات التي اقرتها الندوة.

١٨٠- تطرق مندوب العراق الى تقرير اللجنة حول أوضاع احصاءات الهجرة الخارجية فى منطقة غربي آسيا (E/ECWA/XII/5/Add.8) فطالب الاكوا بأن توجه اهتمامها لموضوع الهجرة الخارجية الى المنطقة. واشار الى ان التقرير يستعرض الهجرة من الداخل الى الخارج في حين ان المشروع يتحدث عن العمالة الوافدة لبلدان المنطقة ، وقال انه كان يتمنى ان يقدم التقرير اولا للدول لابداء ملاحظاتها عليه وخلص الى ان المشروع غير متكامل وانه مجرد استطلاع لمصادر البيانات الموجودة في المنطقة للخروج ربما ببيان محدد . واستطرد ان الورقة لم تصل الى تعريف محدد "لوحدة العد" برغم كون هذه الوحدة اساسا لجمع البيانات . واوضح ان بالامكان الخروج بصيغة تتجاوز مجرد الاستطلاع وتشكل مشروعا لاحصاءات الهجرة.

١٨١- واوضح ممثل شعبة الاحصاء في الاكوا ان الهدف من التقرير هو ابراز مشكلة معينة وتسليط الضوء على ان واقع الهجرة الخارجية غير مرض وان الاستطلاع يشكل الخطوة الاولى التي تهدف الى اصدار كتيب او دليل احصائي يوضح تجارب المنطقة ويرشدها.

١٨٢- أشار مندوب العراق الى التقرير حول القضايا والتطورات النقدية والمالية في منطقة الاكوا(E/ECWA/XII/5/Add.9 و Corr.1) فقال ان الاستنتاجات التي خلصت اليها الدراسة تتناول عقد السبعينات وان هذه الصورة لا تصلح بالضرورة لتطبيقها على الثمانينات . وطالب باعادة صياغة الفقرة الاخيرة من نتائج الدراسة التي تنتقد بصورة قاسية ومعممة نظم الموازنة في بلدان غربي آسيا النفطية وغير النفطية.

١٨٣- واوضح ممثل الامانة التنفيذية انه قد لوحظت بعض المنجزات في بعض البلدان ، ولكن هناك بلدانا اخرى في حاجة الى مزيد من التحرك في هذا الاتجاه. وقال انه يمكن تسهيل العمل من خلال طرح نظام لقياس اداء الموازنة، وأضاف ان الامانة على استعداد لتعديل الفقرة المشار اليها.

١٨٤- وأكد مندوب المملكة العربية السعودية على رغبة الوفود في التعاون مع الاكوا وامداد الشعبة بالمعلومات المطلوبة وابدى الرغبة في ان تجرى دراسات مقارنة مع تحديد اسماء بعض البلدان التي تعاني من المشاكل حتى يتم تلافيها.

١٨٥- ووجه مندوب العراق النظر الى العمل على اعادة صياغة الفقرة مع أخذ ملاحظات مندوب المملكة العربية السعودية في الاعتبار.

١٨٦- ولفت مندوب مصر انتباه الاكوا الى عدم تكرار اغفال مصر معربا عن عدم قناعته بالاسباب التي قدمت في ان اضافة بيانات عن مصر سيزيد من الاعباء المالية. وقال ان اى دراسة تغفل مصر لن تعكس الصورة الحقيقية للمنطقة لان مصر بنشاطها الاقتصادى وعدد سكانها تشكل وضعا في المنطقة لا يمكن اغفاله.

١٨٧- وتساءل مندوب قطر عن المصادر التي استندت اليها الدراسة عندما ذكرت ان سياسة قطر الحالية قد بقيت محافظة عموما، اذ انها ابقت نمو الانفاق متمشيا مع نمو الايرادات ومن ثم جرى خفض الانفاق الحكومي بنسبة ١٤٫٤ في المائة في عام ١٩٨٣. وقال ان ميزانية قطر الانفاقية ومنذ اربع سنوات اخذت بالتقويم الهجرى وانها تبدأ مع شهر رجب من كل عام. وطالب بتحرى الحقيقة في الارقام قبل اعلانها في وثائق الاكوا.

١٨٨- وأبدى مندوب العراق شكه في صحة بعض المصادر والمعلومات الواردة بالوثيقة ومنها ان العراق شديد الاعتماد في تحصيل ايراداته على صادراته النفطية وان الضرائب على الدخل والاستهلاك ضئيلة في اسهامها ضمن الايرادات القليلة للحكومة، وأضاف ان الانفاق على التنمية في العراق هو في ازدياد رغم ظروف الحرب.

١٨٩- وأوضح ممثل الامانة التنفيذية ان اعداد الدراسات يستند الى مصادر اولية من معلومات صادرة عن الهيئات الرسمية الحكومية ، وكثير منها يتسم بالطابع المؤقت لدى توفرها وتعطى بعض المعلومات مع الاشارة الى انه سيصار الى تعديلها لاحقا. وقال ان المعلومات الواردة تعود لسنة خلت وذلك ينطبق على العديد من بلدان المنطقة . واشار الى انه كثيرا ما يستند الى المصادر الدولية مثل الاونكتاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذه الاحصاءات يراعى التأكد منها من جانب الدول الاعضاء . وقال ان هذا التقرير ارسل الى الدول الاعضاء لابداء الملاحظات عليه ومقارنتها بالمعلومات المتاحة .

١٩٠- تطرق مندوب العراق الى التقرير حول مشاريع الاجراءات ومشاريع الاتفاقيات الخاصة بتسهيل عبور الحدود (E/ECWA/XII/5/Add.10) فاستفسر عن المقصود باتفاقية عبور الحدود الواردة في النتائج التي خلصت اليها الوثيقة وتساءل هل المطلوب الموافقة على ان تقوم الامانة باعداد مشروع يقضي بتسهيل عبور الحدود وهل يتم ذلك بالتشاور مع البلدان الاعضاء.

١٩١- واشار مندوب المملكة العربية السعودية الى توصيات اجتماع فريق الخبراء الذى عقد في بغداد في الفترة من ١٩-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ حول "الجوانب الفنية للمواءمة والتوحيد في مجال النقل البرى " مشيرا الى ان توصيات التقرير قد تكون تبسيطا لنتائج الاجتماع.

١٩٢- واوضح مندوب العراق ان ما دعا اليه فريق الخبراء في توصيته بانشاء مؤسسة للضمان المشترك بين الدول العربية، قد يؤدى الى ازدواجية في العمل الاقتصادى العربي المشترك وان بلدان الاكوا ليست في حاجة الى انشاء مؤسسات جديدة وان المطلوب هو التنسيق مع الاجهزة المعنية والمنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية.

١٩٣- وطلب مندوبا المملكة العربية السعودية ومصر أن يتضمن تقرير الدورة ما يفيد بأن اللجنة أحاطت علما بالوثيقة، دون ذكر الموافقة على ما جاء بها من توصيات.

١٩٤- بصدد الوثيقة E/ECWA/XII/5/Add.11 عن تعزيز أنشطة التعاون والتنسيق فيما بين مشروعات الموارد المائية وموارد البحار في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أعرب مندوب المملكة العربية السعودية عن اعتقاده ان موضوع الموارد المائية قد تمت مناقشته باستفاضة واقترح على رئاسة اللجنة اعداد توصية للمجلس الوزارى بشأن اجراء المسوح وترشيد استخدام المياه.

١٩٥- واوضح ممثل الأمانة التنفيذية انه يجرى حاليا مسح شامل للموارد المائية لبلدان المنطقة وان الامل كبير في التوصل الى نتائج جيدة تعرض على الاجتماع القادم.

١٩٦- واكد الرئيس على ضرورة تضمين التوصيات مسألة ترشيد المياه والاستفادة من المياه العادمة ومخلفات المجارى في الاغراض الانتاجية.

١٩٧- ولفت مندوب العراق النظر الى ضرورة الالتزام بالمنهج العلمي في مناقشة التقارير والوثائق واشار الى ان المناقشات بدأت بصورة معكوسة ، فبدلا من البدء بما تم تنفيذه، فان اللجنة بدأت النقاش بالخطة القادمة وتركت ما نفذ فعلا، وطالب بمراعاة الترتيب العلمي والعملي للمناقشات مستقبلا .

١٩٨- واقترح مندوب الاردن ان تقوم اللجنة وقبل البدء في تحضير برنامج العمل والاولويات باعلام البلدان الاعضاء عن نيتها في ذلك وان تطلب من هذه البلدان تزويدها بمشاريعها الوطنية ذات الاولوية والتي تتفق مع البرامج الواردة في خططها التنموية دون ان يكون في هذه الطلبات ما يفيد التزام الاكوا الاخذ بها كأمر مسلم به وانما كأداة تساعد اللجنة على تنسيق اعمالها وترتيب اولوياتها في اعداد برنامج العمل والاولويات. وفيما يتعلق بالمرحلة التي تلي اعداد برنامج العمل والاولويات اقترح مندوب الاردن ان تقوم الاكوا بمتابعة هذه النشاطات مع الدول المعنية واجراء نوع من عملية التقييم لتنفيذها.

١٩٩- واجاب امين سر الاكوا على ما طرحه مندوب العراق من عدم تسلسل البنود فقال ان الترتيب المنطقي كان يستدعي ذلك ولكن اختصاص اللجنة الفنية هو النظر في جدول أعمالها وقد اضيف اليها هذا العام النظر فيما يعرض على الاجتماع الوزارى للاكوا.

٢٠٠- اشار مندوب قطر الى ان من اختصاصات اللجنة الفنية اعداد التقارير المتعلقة بالدورات السنوية للاكوا وان هذا الاختصاص اتفق عليه في الدورة الماضية لكي تخفف الاعباء عن كاهل الوزراء . وانيط بالمختصين مهمة دراسة وبحث ومناقشة جميع البنود المدرجة على جدول الاعمال واعداد القرارات والتوصيات في شكلها النهائي ومن ثم طرحها على الاجتماع الوزارى .

٢٠١- اكد مسؤول تخطيط وتنسيق البرامج حرص الاكوا على ايجاد الآلية المناسبة لضمان اكبر قدر ممكن من المشاركة الفعالة عند وضع البرنامج القادم وقال ان الاكوا ستلجأ الى مساعدة البلدان الاعضاء لايجاد الاطار المناسب للعمل المدروس والمشاركة في وضعه وتنفيذه

ب - متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة

(E/ECWA/XII/6 و E/ECWA/XII/6/Add.1 و E/ECWA/XII/6/Add.2)

٢٠٢- طلب الرئيس ارجاء مناقشة القرار ١٢٤ الى الاجتماع الوزارى للاكوا.

قرار الاكوا رقم ١٢٥ (د-١١) بشأن هيكل رسم السياسة العامة للاكوا

٢٠٣- استعرض امين سر الاكوا توصية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها الحادية عشرة بان يسمى المجلس الاقتصادى والاجتماعي اللجنة الدائمة للبرنامج باللجنة الفنية على ان يضاف الى اختصاصاتها المنصوص عليها بقرار الاكوا ١١٤ (د-٩) بحث بنود مشروع جدول اعمال الدورة السنوية تمهيدا لاجتماع الاكوا على المستوى الوزارى . واضاف ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي اعتمد هذه التوصية في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ ، واستعرض بالتفصيل الجدول الزمني لاجتماعات اللجنة الفنية والاجتماع الوزارى وطلب من اعضاء اللجنة الفنية تقرير ما اذا كان الترتيبات الجديدة مجدية عمليا وما اذا كانت تخدم الغرض الذى تم من اجله اعتماد القرار المذكور .

٢٠٤- واعرب مندوب العراق عن اعتقاده ان الفترة التي مضت على صدور القرار قصيرة جدا ولا بد من التريث فترة سنة أو سنتين يتبين فيها اذا كان هذا القرار يحتاج الى تعديل.

٢٠٥- وثنى مندوب المملكة العربية السعودية على اقتراح مندوب العراق .

٢٠٦- قدم رئيس شعبة الادارة في الاكوا عرضا موجزا لحالة الشواغر في الاكوا منذ انعقاد الدورة الاخيرة للجنة فاوضح ان مجموع الوظائف الفنية في الاكوا والخاضعة للتوزيع الجغرافي تبلغ ٩٤ وظيفة منها ٦٣ وظيفة في الشعب الفنية و٣١ وظيفة في

الوظائف الادارية ، بما في ذلك خدمات الحاسب الالكتروني. واضاف ان مجموع الشواغر في الوظائف الفنية قد بلغت ٢٧ وظيفة في اواخر شهر آذار/مارس ١٩٨٤، اى ما يعادل ٥ر٤١ في المائة من مجموع الوظائف الفنية اضافة الى موقعين شاغرين فقط في الوظائف الادارية ، اى ما يعادل ستة في المائة من مجموع تلك الوظائف . واكد ان الامانة التنفيذية سعت بصورة حثيثة الى ملء هذه الشواغر في الفترة الاخيرة حيث افضت جهودها بهذا الخصوص الى خفض عدد الشواغر في الشعب الفنية الى ٣٠ في المائة بحلول شهر ايار/مايو ١٩٨٥ ومن ثم الى خفض اجمالي عدد الشواغر الفنية والادارية الى حوالي ١٧ في المائة من مجموع الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي ، ذلك اضافة الى تسمية بعض المرشحين لشغل بعض الوظائف الشاغرة المتبقية . وفي معرض حديثه عن الجهود التي تبذلها الامانة التنفيذية لملء الشواغر اشار ممثل الامانة التنفيذية الى البعثة التي اوفدتها الاكوا الى البحرين مؤخرا لهذا الغرض والتي اجرت مقابلات مع ٢١ مرشحا من بلدان الخليج . واوضح انه تقرر ارسال بعثات مماثلة الى قطر والكويت وعمان . وبالنسبة لتعيين موظفين فلسطينيين ، افاد ممثل الامانة التنفيذية ان هذا اصبح ممكنا وان الامانة قد قامت فعلا بذلك .

٢٠٧- وتقدم مندوب المملكة العربية السعودية بالشكر للاكوا على اختيارها الطريق السليم للتوظيف وهو إيفاد البعثات الوظيفية. كما اقترح ارسال مواصفات الوظائف المتعلقة بالشواغر القائمة الى ادارات التعاون الفني في الدول الاعضاء . واشار الى ان هذه الادارات قد تتمكن من مساعدة الامانة التنفيذية بهذا الخصوص.

٢٠٨- واستفسر مندوب العراق عن تفسير عبارة "لن يقتضي الامر تنفيذ التدابير الاستثنائية فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا" التي وردت في الفقرة السابعة من الوثيقة E/ECWA/XII/6/Add.2.

٢٠٩- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية ان ذلك يشير الى عدم ضرورة اللجوء الى الحلول الاستثنائية في الاجراءات التوظيفية في حال انخفاض معدل الشواغر . واشار الى ان الامانة التنفيذية قد تخطت بالفعل الحالة الاستثنائية وانه من المتوقع ان ينخفض معدل الشواغر الى نسبة مقبولة في المستقبل القريب.

٢١٠- وقال مسؤول تخطيط وتنسيق البرامج بالاكوا ان وقع القرار الخاص بملء الشواغر كان له صدى حميد حتى قبل وصوله الى الامم المتحدة في نيويورك او الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي مما سمح باشغال بعض الوظائف الرئيسية الشاغرة ، لا سيما رئاسة الشعب ، لمدة سنة؛ وخلص الى القول بان الجهد الحثيث الذى بذلته الامانة التنفيذية في مجال ملء الشواغر ادى الى الغاء الحالة الاستثنائية التي يتناولها القرار المذكور.

٢١١- وعقب مندوب العراق على ذلك بقوله ان قرارات الدورة بهذا الخصوص تصبح غير مجدية اذا كان لادارة الموظفين في الامانة العامة حق تعطيل تنفيذ قرارات أصدرتها الدورة وأقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة.

٢١٢- وأوضح الرئيس ان الاكوا تتمتع بمرونة في معالجة هذا الوضع وان لها ان تلجأ الى الوسائل الاستثنائية في حال فشل الوسائل التقليدية في تحقيق الاهداف المرجوة.

٢١٣- وتساءل مندوب العراق عن دلالات هذه المرونة ، وعما اذا كان ذلك يعني ايقاف العمل بهذا القرار. واوضح ان جهودا عربية مكثفة بذلت في اوساط مقر الامم المتحدة لاستصدار هذا القرار . ثم اكد ان القبول بمقترح الامانة العامة للامم المتحدة الآن قد يترتب عليه عواقب سلبية.

٢١٤- وتساءل مندوب مصر عن مدى أحقية أى جهاز كان في ابطال مفعول اى قرار صادر عن هيئة تشريعية، واكد ان الجهة التي اصدرت القرار هي وحدها التي تملك حق تعديله. وارتأى بهذا الصدد ترك حرية التصرف للجنة.

٢١٥- وعلق رئيس الدائرة القانونية بمقر الامم المتحدة على النقاش الدائر بقوله ان قرار الجمعية العامة لا يعتبر لاغيا وانه قد طبق بالفعل . غير ان الامانة التنفيذية لم تجد ضرورة لتوظيف كوادر تنتمي الى دول ذات تمثيل زائد كما اكد ان القرار سوف يوضع موضع التنفيذ في حال بروز عقبات في وجه اجراءات التوظيف الاعتيادية.

٢١٦- وافاد مندوب قطر انه لايوجد تناقض فيما يتعلق بتنفيذ القرار، ذلك انه عندما اتخذ هذا القرار كانت هناك شكاوى بالنسبة لتغطية حصص بعض الدول ذات التمثيل المنخفض في منظمات الامم المتحدة. ونظرا للظروف التي تعاني منها الاكوا فقد اتخذ قرار باستثنائها من قواعد التوظيف والسماح لها بتعيين موظفين ينتمون الى بلدان أعضاء ذات تمثيل زائد، عملا على احلال الكفاءات المحلية في المنطقة بدلا من الكفاءات غير المحلية.

٢١٧- واكد مندوب العراق من جديد على ان الامانة العامة للامم المتحدة لا تملك حق تعطيل تنفيذ احدى فقرات القرار اذ انه انبثق عن لجنة عليا وان ذلك يعود الى الدول الاعضاء. كما طالب بعدم تجميده بغية الاستعانة به عند الحاجة.

٢١٨- وثنى مندوب المملكة العربية السعودية على ذلك.

٢١٩- واقترح مندوب مصر تأليف لجنة ثلاثية للخروج بمشروع قرار حول هذا الموضوع يشمل ثلاث نقاط: اخذ علم بالتقرير الوارد في الوثيقة، والتوجه بالشكر

الى الامانة التنفيذية على الجهد الذى بذلته في مجال اكتشاف تغطية الشواغر وحفظ حق اللجنة في تطبيق القرار.

٢٢٠- وافاد رئيس الدائرة القانونية بالامم المتحدة بأن الامم المتحدة سوف ترحب باى قرار يؤكد مجددا على قرار اصدرته الجمعية العامة بهذا الخصوص .

٢٢١- وبعد مداخلات من مندوبي العراق والسعودية وقطر ومصر، استقر الرأى على الصيغة التالية:

(أ) الاخذ علما بالتقرير الوارد في الوثيقة رقم E/ECWA/XII/6/Add.2.

(ب) توجيه الشكر للامانة التنفيذية للاكوا وادارة شؤون الموظفين بالمقر الرئيسي للامم المتحدة للجهود التي بذلاها في سبيل تسهيل تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٣٩/٢٤٣ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ١٩٨٤/٨١.

(ج) تأكيد العمل بهذين القرارين واحتفاظ اللجنة بالحق في استخدام التدابير الاستثنائية الواردة بهما حتى تتم تلبية الاحتياجات.

وبهذا تكون اللجنة الفنية قد اكدت على استمرار مفعول القرارين سالفي الذكر مع حذف الفقرة ٧ من الوثيقة رقم E/ECWA/XII/6/Add.2.

قرار الاكوا رقم ١٣٠ (د-١١) بشأن دعم برنامج اللجنة في مجال زيادة مساهمة المرأة العربية في التنمية (E/ECWA/XII/6/Add.1)

٢٢٢- قدمت مسؤولة برنامج المرأة لهذا القرار مشيرة الى ان الاكوا عمدت الى اتخاذه بسبب تعاظم حجم النشاطات المندرجة تحت هذا البرنامج وزيادة الموارد المخصصة له من قبل صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة التي تصل الى حوالي

٤٠٠ الف دولار سنويا. واشارت الى ان مهمة ادارة هذه البرامج مناطة بموظف فني واحد. وذكرت بهذا الصدد ان اللجان الاقليمية الاخرى في الامم المتحدة تقوم بنشاطات موسعة في هذا المجال. واضافت ان هذه الاسباب حدت بالامانة التنفيذية الى انشاء وحدة خاصة ببرامج المرأة تعمل في اطار شعبة التنمية الاجتماعية والسكان. كما ان الامانة التنفيذية قامت بزيادة عدد الوظائف الفنية المتاحة لهذا البرنامج في الميزانية الاعتيادية بوظيفة واحدة بغية تيسير اقامة هذه الوحدة، والوفاء بمتطلباتها طبقا لقرارات الجمعية العامة في هذا الصدد.

أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة، (البند الثامن في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة)

(E/ECWA/XII/7 و E/ECWA/XII/7/Add.1)

٢٢٣- أحاطت اللجنة الفنية علما بجهود الامانة التنفيذية في هذا الصدد.

الوضع المالي لبرامج اللجنة،(البند التاسع في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة)

(E/ECWA/XII/8 وE/ECWA/XII/8/Add.1 و E/ECWA/XII/8/Add.1/Suppl.1 و E/ECWA/XII/8/Add.2)

٢٢٤- استعرض رئيس شعبة الادارة في الامانة التنفيذية المعالم الرئيسية للوثائق وقدم تحليلا لها تضمن عدة مؤشرات ارتكز عليها الوضع المالي للجنة منها الاعتماد المتزايد وشبه الكامل على الميزانية العادية للامم المتحدة التي تصل الى ٨٦ في المائة من اجمالي النفقات . وعزى ذلك الى تضاؤل الموارد المتاحة من خارج الميزانية، مشددا على ان الاعتماد الكلي على الميزانية العادية في ضوء سياسة النمو الصفر المطبقة حاليا في منظومة الامم المتحدة، من شأنه ان يوقف نمو البرنامج. وقال ان المؤشر الثاني هو في استيعاب برنامج الادارة والخدمات العامة والمؤتمرات

جانبا كبيرا من التخصيصات المالية بما يقارب ٥٠ في المائة من الميزانية الكلية . واوضح ان من بين العوامل الرئيسية التي زادت من حجم الانفاقات الادارية صيانة مقر الاكوا الدائم الذى قدمته الحكومة العراقية مشكورة الى المنظمة وتشغيل الاجهزة المتطورة التي يشملها . ونبه الى توقع ارتفاع حجم هذه الانفاقات مستقبلا. واشار ممثل الأمانة التنفيذية ايضا الى نضوب الموارد المحدودة المتوافرة في حساب المساهمات المالية للاكوا مما اوجب الاعتماد على عائدات الفوائد من هذا الحساب فقط . وانتهى الى القول بان السمة الرابعة للوضع المالي لبرامج اللجنة تتمثل في محدودية الموارد المالية المخصصة لتدريب موظفي الاكوا وتطوير مهاراتهم، وان كانت هذه التخصيصات آخذة في الازدياد وستحقق نموا ملحوظا ابتداء من عام ١٩٨٦.

٢٢٥- وأشاد مندوب العراق بالدعم الذى تقدمه منظمات الامم المتحدة المختلفة وبعض الدول كفرنسا وهولندا لتغطية نفقات عدد من النشاطات التي تضطلع بها الاكوا.

دور المشروعات المشتركة في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي في غربي آسيا (البند العاشر من جدول أعمال الدورة الثانية عشرة (E/ECWA/XII/9)

٢٢٦- عرض ممثل الأمانة التنفيذية للدراسة المقدمة بوصفها خطوة متقدمة على طريق تحليل المشاكل المعيقة للتجارة داخل المنطقة . وقال ان الاكوا نظمت عام ١٩٨١ اجتماعا للخبراء حول موضوع الاشكال الممكنة للتعاون الاقتصادى في غربي آسيا وحددت فيه المشاريع المشتركة بوصفها سبيلا لتوسيع القاعدة الانتاجية في المنطقة . وأوضح ان الدراسة تتميز بانها لم تقتصر على النواحي النظرية بل تم اعدادها بعد زيارات لعدد من بلدان المنطقة ومقابلات مع حوالي خمسين من الدوائر والهيئات المعنية على الصعد الوطنية والاقليمية، وهي في مجملها تورد بدائل وخيارات ومقترحات عملية لتحقيق الاغراض المطلوبة سواء في مجالات الربحية او التوظيف او الادارة وغيرها.

٢٢٧- وطالب مندوب مصر بالربط بين مدخل المشروعات الاقليمية المشتركة وبين قضية التكنولوجيا وانشطة الشركات عبر الوطنية . وطالب الاكوا بان تطرح صيغا نموذجية لقيام المشروعات المشتركة او لادماج المشاريع القائمة وتطويرها في حال تماثل انشطتها سعيا وراء قيام شركات عملاقة ذات امكانات هائلة في المنطقة تتمكن من امتلاك وتطوير تكنولوجيا قادرة ومتقدمة .

٢٢٨- وطالب مندوب العراق بأن يخضع اختيار وتوزيع المشاريع المشتركة لمعايير اساسية محورها تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعي بين بلدان المنطقة، فضلا عن معيار الطاقة الاستيعابية للبلدان المضيفة للمشاريع. واذا كانت هذه المشاريع ستتم من خلال منظور اقليمي الا انها ينبغي ان تراعي الاستراتيجيات الوطنية الموضوعة خلال فترة زمنية محددة ، وإلا تحقق هدر كبير في الموارد وتضاربت الاهداف واختل التوازن المنشود. وضرب مثالا على هذا الاختلال بالتوسع الكبير غير المحسوب لصناعة البتروكيماويات في المنطقة وطالب الاكوا باجراء دراسات تقييمية هدفها بيان مدى تحقيق المشروعات المشتركة القائمة فعلا والمقترحة لذلك التوازن في اطار التعاون والتكامل الاقتصادى المنشود.

٢٢٩- وقال مندوب المملكة العربية السعودية ان موضوع الاستثمارات المشتركة موضوع حساس. وهذا النوع من المشاريع لا ينبغي المرور عليه بطريقة عابرة او متأثرة باعتبارات مختلفة. وأشار الى ان الاكوا بصفة خاصة والمنظمات المتخصصة التابعة للامم المتحدة تعد منظمات محايدة قدر الامكان وعليها ان تقوم بدراسة بعض المشاريع المشتركة وتحليلها ووصف مشاكلها وتقديم المقترحات المناسبة وطالب بايجاد دليل عن هذه المشاريع المشتركة.

٢٣٠- وأشاد مندوب العراق بتقرير الاكوا قيد البحث، فهو يصف السمات الرئيسية للمشاريع العربية المشتركة مقارنة بنظيراتها في العالم مع تشخيص

الايجابيات والسلبيات ، الا انه اشار الى ان معظم هذه المشاريع قد بدأت اقامتها في مرحلة الازدهار النفطي في منتصف السبعينات وينبغي تقييمها على ضوء ما استجد من تغيرات في مجال النفط وغيره بعد هذه الفترة. ان هناك حاجة اكثر من أى شيء للتأكيد على المعايير الاقتصادية والتجارية في اعادة تقييم هذه المشاريع.

٢٣١- واكد ممثل الامانة التنفيذية من جديد على ان الدراسة المطروحة ليست نظرية وانها تمت بناء على بحث ميداني . وقال انه قد يكون هناك مشاريع اكثر عددا في مجالات الزراعة والصناعة ، ولكن تحديد اهمية المشاريع في الدراسة قد حسب على اساس حجم الاستثمارات الموظفة فيها وذكر على سبيل المثال المجموعة العربية للتأمين (رأس مالها ٣ مليار دلاور) والمؤسسة المصرفية العربية (رأس مالها مليار دولار) ، ثم اوضح ان التقرير المطروح على اللجنة مستخرج من دراسة اوسع واكثر تفصيلا .

التعاون فيما بين البلدان النامية (البند الحادي عشر من جدول أعمال الدورة الثانية عشرة) (E/ECWA/XII/10)

٢٣٢- قدم ممثل الأمانة التنفيذية لهذا البند فقال انه من البنود الثابتة على جدول أعمال دورات اللجنة ، وهو يستعرض جهود التعاون فيما بين البلدان النامية انطلاقا من قرارات الجمعية العامة والمحافل الدولية المعنية الاخرى وتنفيذا لبرنامج عمل كاراكاس الذى ترى مجموعة ال ٧٧ انه لم يقطع الاشواط الواجبة نحو التنفيذ. وأوضح ان اجتماع الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية للامم المتحدة قد أولى أهمية خاصة لتعزيز هذا التعاون وشدد على الحاجة الى رصد موارد جديدة.

٢٣٣- وتحدث مندوبو المملكة العربية السعودية والعراق وقطر فنوهوا بالتعاون الاقتصادى القائم فعلا بين المنطقة وبين سائر البلدان النامية وبما توليه بلدان المنطقة عموما من اهتمام للتعاون مع البلدان النامية، وبالاتفاقات والمساعدات الاقتصادية بين بلدانهم والبلدان النامية في آسيا وافريقيا.

٥- ما يستجد من أعمال : البند ٩ من جدول الأعمال

٢٣٤- أدلى سفير بولندا ببيان استعرض فيه علاقات بلاده الاقتصادية بالمنطقة وذكر انها تأتي في مقدمة المناطق التي تتعامل معها بولندا اقتصاديا.

٦- اعتماد تقرير اللجنة (البند ١٠ من جدول الاعمال)

٢٣٥- في الجلسة السابعة، المعقودة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٥، أقرت اللجنة مشروع تقريرها الى الدورة الثانية عشرة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (E/ECWA/CP/L.7)، وفوضت المقرر إدخال التعديلات الصياغية حسب الأصول.

ثانيا- تنظيم أعمال الدورة الثالثة

ألف - مكان وتاريخ انعقاد الدورة

٢٣٦- عقدت الدورة الثالثة للجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) في مقر الاكوا ببغداد ، الجمهورية العراقية، من ٢٠ الى ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٥ لمناقشة البنود الواردة في جدول الاعمال المبين في الفقرة دال من هذا البند ورفع توصياتها بهذا الشأن الى الدورة الثانية عشرة للاكوا. وقد شملت أعمالها عقد سبع جلسات.

باء- الحضور(١)

٢٣٧- حضر الدورة مندوبون عن الدول التالية الاعضاء في الاكوا : الاردن؛ البحرين ؛ المملكة العربية السعودية؛ العراق ؛ عمان ؛ منظمة التحرير الفلسطينية؛ قطر؛ الكويت؛ لبنان ؛مصر؛ اليمن الديمقراطية؛ الجمهورية العربية اليمنية.

٢٣٨- حضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية : منظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ؛ برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ منظمة العمل الدولية ؛ منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)؛ منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ؛ وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية.

---

(١) للاطلاع على أسماء المشتركين في الدورة انظر الوثيقة E/ECWA/XII/CP/INF.1/Rev.3.

٢٣٩- وشارك في الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات الاقليمية الحكومية وغير الحكومية التالية : اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ؛ المنظمة العربية للتنمية الصناعية ؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ؛ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ؛ منظمة العمل العربية ؛ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ؛ مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؛ اتحاد المهندسين العرب؛ الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار، الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية؛ مجلس التعاضد الاقتصادى (الكوميكون)؛ الاتحاد العالمي لنقابات العمال .

٢٤٠- واستنادا الى أحكام المادة الرابعة من صلاحيات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا شاركت في أعمال الدورة الثالثة للجنة الفنية بصفة استشارية الدول التالية الاعضاء في الامم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة ، من غير الاعضاء في الاكوا: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية؛ جمهورية افريقيا الوسطى؛ اسبانيا؛ جمهورية المانيا الاتحادية؛ بنغلادش؛ بولندا؛ تركيا؛ تونس؛ رومانيا؛ فرنسا؛ الهند؛ هنغاريا؛ الولايات المتحدة الامريكية؛ جمهورية كوريا؛ سويسرا.

جيم- <u>وثائق التفويض</u>

٢٤١- بعد فحص وثائق تفويض ممثلي الدول الاعضاء وسائر الدول والمنظمات المشاركة في الدورة الثالثة للجنة الفنية، تقرر قبول وثائق تفويض جميع هؤلاء الممثلين (١)

---

(١) الجلسة الاولى المعقودة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

٢٤٢- أعادت اللجنة الفنية انتخاب رئيس الدورة الثانية السيد اسماعيل الدليمي، المستشار بوزارة التخطيط في الجمهورية العراقية رئيسا للدورة الثالثة بالاجماع، كما انتخبت بالاجماع كلا من السيدين عبد الملك عثمان فراش ، مدير عام ادارة التعاون الفني
بالمملكة العربية السعودية، نائبا للرئيس ، وسيد المصرى، الوزير المفوض، نائب مدير الادارة الاقتصادية بوزارة خارجية جمهورية مصر العربية، مقررا.

هاء- اقرار جدول الاعمال

٢٤٣- إعتمدت اللجنة الفنية في جلستها الاولى المعقودة في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥ جدول الاعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/ECWA/XII/CP/1 على النحو التالي:

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب اعضاء المكتب

٣- اقرار جدول الاعمال

٤- تنظيم الاعمال

٥- دعوة الدول الاعضاء بالامم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة، والتي ليست أعضاء في الاكوا للاشتراك بصفة استشارية في أعمال الدورة الثالثة للجنة الفنية

٦- متابعة قرارات اللجنة الدائمة للبرنامج :

(أ) القرار رقم ١(د-٢) تخطيط البرنامج والتنسيق في الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا؛

(ب) القرار رقم ٣(د-٢) عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادىء.

٧- برنامج العمل والاولويات ١٩٨٦-١٩٨٧

٨- مناقشة البنود الواردة على جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للاكوا

٩- ما يستجد من أعمـــال

١٠- اعتماد تقرير اللجنة.

واو- تنظيم الاعمال

٢٤٤- اعتمدت اللجنة في جلستها الاولى المعقودة في ٣٠ نيسان/ابريـــل ١٩٨٥ لتنظيم اعمالها مشروع تنظيم الاعمال الوارد في الوثيقة E/ECWA/XII/CP/2.

المرفق الاول

القرارات التي اتخذتها الدورة الثالثة للجنة الفنية

توصي اللجنة الفنية الدورة الثانية عشرة باعتماد القرارات التالية:

مشروع قرار (١)

برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧

ان اللجنة الفنية،

اذ تستذكر قراريها ١١٤(د-٩) و ١٢٥(د-١١) اللذين يحددان اختصاصات عمل اللجنة الفنية،

واذ تلاحظ مع التقدير برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ المقترح من قبل الامانة التنفيذية،

وفي ضوء الملاحظات والتعليقات التي أوردها اعضاء اللجنة الفنية حول مشروع برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧،

١- تقرر برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ وتعتمد تقرير اللجنة الفنية والتوصيات الواردة فيه بعد اجراء التعديلات في ضوء الملاحظات التي أبداها الاعضاء؛

٢- تطلب الى الامين التنفيذى ان يرفع تقريرا الى الدورة الرابعة للجنة الفنية حول تنفيذ التوصيات، لا سيما ما يتعلق منها بالاولويات المحددة مع الاخذ بنظر الاعتبار الملاحظات التي أبداها المندوبون حول ذلك البرنامج.

مشروع قـــرار (٢)

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آســـيا،

اذ تستذكر قرارها ٣٠(د-٣) الذى يناشد المجلس الاقتصادى والاجتماعي العمـــل العاجل على اتخاذ الاجراءات العملية التي تتضمن تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعيـة للشعب الفلسطيني في وطنه، وقرارها رقم ١٠٨(د-٩) المتعلق بتقديم المعونات لمنظمـــة التحرير الفلسطينية، وقرارها رقم ١٣٢(د-١١) الداعي الى ايلاء أهمية خاصة للدراســات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالشعب الفلسطيني بالاراضي المحتلـــة،

واذ تستذكر ما ورد في الفقرتين ١٤ و١٥ من البند "باء" من اعلان جنيف بشـــأن فلسطين وبرنامج العمل الخاص بإعمال الحقوق الفلسطينية، حيث تمت التوصية "بالاضطـلاع بتدابير لتخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي يتحملها الشعب الفلسطيني نتيجـة استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأراضيه"، وحيث تمت التوصية ايضا "بالنظر في المساهمـــات أو في زيادة المساهمات الخاصة في الميزانيات والبرامج والمشاريع المقترحة للاجهـزة والصناديق والوكالات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة التي طلب اليها ان تقـــدم مساعدات انسانية واجتماعية للشعب الفلسطينـــي"،

١- تشكر الامين التنفيذى على جهود الامانة التنفيذية المبذولة للقيـــام بالدراسات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالشعب الفلسطينـــي؛

٢- تدعو الامين التنفيذى الى العمل على ادخال جميع البيانات والمعلومـــات المتاحة والمتعلقة بالاراضي الفلسطينية المحتلة، في الدراسات والمجموعات الاحصائيـــة كافة التي تصدرها اللجنة على مستوى المنطقـــة؛

٣- وتدعو الامين التنفيذى الى تضمين برنامج العمل والاولويات ١٩٨٦-١٩٨٧ القيام باعداد دراسات خاصة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بالتعاون مع المنظمات الدولية والعربية المعنية بما يخدم دعم صمود الشعب الفلسطيني في تلك المناطق. وكذلك اعداد الدراسات الخاصة بالوضع السكاني والسياسة الاستيطانية الاسرائيلية الهادفة الى تغيير التركيب الديمغرافي وطمس الشخصية الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والدراسات المتعلقة بدعم القطاع الصناعي وخاصة تلك الصناعات القائمة ومعالجة المشاكل التي تعاني منها تلك الصناعات، كمشاكل التسويق والتمويل والقوى العاملة والمواد الأولية.

٤- تناشد المنظمات الدولية والعربية المعنية بمشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية مساعدة الامين التنفيذى في اعداد وتنفيذ هذه الدراسات المتخصصة.

مشروع قرار (٣)

عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادىء

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،

اذ تشير الى قرار اللجنة الدائمة للبرنامج رقم ٣(د-٢) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤، والقرار ٢٣٦(د-٤٠) المؤرخ في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤ الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء، وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٧٨/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٤ والمتعلق بعقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادىء،

واذ تأخذ علما بقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤، والذى أعلنت فيه الجمعية العامة تخصيص عقد للنقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادىء خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤، ولاسيما الفقرة ٢ من هذا القرار التي تطلب فيها الى الامين العام تقديم كل ما يلزم من تسهيلات ودعم الى الامانة التنفيذية لكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من اجل الحصول على الدعم الدولي اللازم لنجاح تنفيذ برامج العقد،

واذ تأخذ علما كذلك بتقرير الامين التنفيذى عن برنامج العمل الخاص بعقد النقل والمواصلات بمنطقة آسيا والمحيط الهادى التي تضم منطقة غربي آسيا(١)،

---

(١) E/ECWA/XII/CP/5/Add.1.

واذ تسلم بأهمية الاخذ باسلوب التنسيق بين الاقاليم وبالحاجة الى هذا الاسلوب لتطوير النقل والمواصلات في منطقة غربي آسيا،

١- تدعو الاعضاء الى تعزيز أنشطة العقد والى الاشتراك والمساهمة في تنفيذ برنامج العمل لتحقيق أهداف العقد في منطقة غربي اسيا؛

٢- تحث المنظمات الدولية والاقليمية ذات العلاقة، ولاسيما المنظمات والصناديق العربية، على الاسهام في تنفيذ برنامج العقد؛

٣- تطلب الى الامين التنفيذى ان ينسق ويتابع انشطة العقد التي يتم الاضطلاع بها في منطقتي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء؛

٤- تدعو الامين التنفيذى الى تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار وعن المرحلة الاولى من العقد (١٩٨٥-١٩٨٦) الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها الرابعة عشرة في عام ١٩٨٧.

مشـــروع قـــرار (٤)

اعادة تسمية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آســـيا،

اذ تستذكر قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي المرقم ١٨١٨(د-٥٥) الذى أســـس بموجبه لجنة اقتصادية لغربي آسيا وحدد صلاحياتهـــا،

واذ تستذكر ما جاء بالفقرة العاملة ١(و) من قرار المجلس الاقتصـــادى والاجتماعي المرقم ١٨١٨(د-٥٥)،

وادراكا منها للأهمية القصوى التي تحتلها التنمية الاجتماعية في اطـــار التنمية الكلية لاقتصاديات الاعضاء، وبهدف تحقيق الانسجام بين المواضيع والانشطـــة الرئيسية التي يتناولها عمل اللجنة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعي وبين تسميتهـا الحالية التي نص عليها قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي المرقم ١٨١٨(د-٥٥)،

١- توصي المجلس الاقتصادى والاجتماعي بتسمية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيـــا باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آســـيا؛

٢- تطلب الى الامين التنفيذى تقديم تقرير للجنة في دورتها الثالثة عشرة عـن تنفيذ هذا القـــرار.

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المقدمة الى الدورة الثالثة

الرمز	البند	العنوان
E/ECWA/XII/CP/1	٣	- جدول الاعمال المؤقت
E/ECWA/XII/CP/1/Rev.1	٣	- جدول الاعمال
E/ECWA/XII/CP/1/Add.1	٣	- جدول الاعمال المؤقت المشروح
E/ECWA/XII/CP/2	٤	- تنظيم الاعمال المقترح
E/ECWA/XII/CP/2/Rev.1	٤	- تنظيم الاعمال
E/ECWA/XII/CP/3 E/ECWA/XII/CP/3/Rev.1 E/ECWA/XII/CP/3/Rev.2 E/ECWA/XII/CP/3/Rev.3	٥	- دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي ليست أعضاء في الاكوا للاشتراك بصفة استشارية في اعمال الدورة الثالثة للجنة الفنية مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/XII/CP/4	٦(أ)	- متابعة قرارات اللجنة الدائمة للبرنامج القرار ١(د-٣): تخطيط البرنامج والتنسيق في الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/XII/CP/4/Corr.1	٦(أ)	- تصويب
E/ECWA/XII/CP/5	٦(ب)	- متابعة قرارات اللجنة الدائمة للبرنامج القرار رقم ٣(د-٣) مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/XII/CP/5/Add.1	٦(ب)	- متابعة قرارات اللجنة الدائمة للبرنامج القرار رقم ٣(د-٣): عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادىء ١٩٨٥-١٩٩٤
E/ECWA/XII/CP/6	٧	- برنامج العمل والاولويات ١٩٨٦-١٩٨٧ مذكرة من الامين التنفيذى
E/ECWA/XII/CP/6/Corr.1	٧	- تصويب
E/ECWA/XII/CP/6/Add.1	٧	- برنامج العمل والاولويات ١٩٨٦-١٩٨٧
E/ECWA/XII/CP/6/Add.1/Corr.1	٧	- تصويب

الرمز	البند	العنوان
E/ECWA/XII/CP/L.7	١٠	- مشروع تقرير الجنة الفنية عن اعمال دورتها الثالثة
E/ECWA/XII/CP/7		- تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها الثالثة
E/ECWA/XII/CP/INF.1		- قائمة مؤقتة بأسماء المشاركين
E/ECWA/XII/CP/INF.1/Rev.1		- قائمة مؤقتة بأسماء المشاركين
E/ECWA/XII/CP/INF.1/Rev.2		- قائمة مؤقتة بأسماء المشاركين
E/ECWA/XII/CP/INF.1/Rev.3		- قائمة بأسماء المشاركين
E/ECWA/XII/CP/INF.2		- قائمة مؤقتة بالوثائق
E/ECWA/XII/CP/INF.2/Rev.1		- قائمة بالوثائق